الأمم المتحدة S/PV.9852

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثمانون

الجلسة **9852**

الثلاثاء، 28 كانون الثاني/يناير 2025، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد بن جامع/السيد كودري	(الجزائر)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	باكستان	السيد أكرم
	بنما	السيد موسكوسو
	جمهورية كوريا	السيد هوانغ
	الدانمرك	السيدة لاسن
	سلوفينيا	السيدة بلوكار دروبيتش
	سيراليون	السيد جورج
	الصومال	السيد عثمان
	الصين	السيد فو كونغ
	غيانا	السيدة رودريغيس – بيركيت
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة شيا
	اليونان	السيد سيكيريس

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، تدعو رئاسة مجلس الأمن ممثلي الأردن، إسبانيا، إسرائيل، آيسلندا، السنغال، كابو فيردي ومصر إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم لدولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في هذه الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة المتبعة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التالي اسماهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد فيليب لازاريني، المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى؛ والسيد يان إيغلاند، الأمين العام للمجلس النرويجي للاجئين.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة للسيد لازاريني.

السيد لازاريني (*تكلم بالإنكليزية*): قبل تسعة أيام، بدأ وقف إطلاق النار الذي طال انتظاره في غزة. وقد أثلج صدورنا عودة الرهائن الإسرائيليين والأسرى الفلسطينيين إلى كنف ذويهم. إن ما نشهده من تحسن ملحوظ في تدفق المساعدات الإنسانية وفي ظروف سير العمليات الميدانية يبعث على التفاؤل. ونتطلع إلى استمرار وقف إطلاق النار وتخفيف وطأة المعاناة الجسيمة في غزة.

تُعد وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) الكيان الأممي الأكثر حضوراً في غزة، بكادر يبلغ 000 13 شخص وبعدد منشآت يصل إلى 300 منشأة. وتؤدي الوكالة دوراً حيوياً في دعم سكان منكوبين وترسيخ وقف إطلاق النار. بيد أن عملياتنا في الأرض الفلسطينية المحتلة ستغدو عاجزة عن تقديم الدعم خلال يومين إثر دخول التشريع الذي أقره الكنيست الإسرائيلي حيز النفاذ. إن الأمر يتعلق بمصير ملايين الفلسطينيين ووقف إطلاق النار وآفاق التوصل إلى حل سياسي يُفضي إلى سلام وأمن مستدامين.

في أعقاب وقف إطلاق النار، علينا أن نواجه الدمار الذي خلفته الأشهر الـ 15 الماضية وجسامة التحديات التي تنتظرنا. وتكشفت دراسة موثقة عن الوفيات الناجمة عن الصدمات النفسية في غزة أن أرقام الوفيات التي قدمتها وزارة الصحة تمثل الحد الأدنى للتقديرات – إذ يُرجح أن العدد البالغ 000 46 حالة وفاة يقل عن العدد الفعلي بنسبة تتجاوز 40 في المائة. وتؤكد الدراسة أيضاً أن غالبية القتلى هم من النساء

والأطفال والمسنين. ومن نجا منهم من الموت – قصفاً وجوعاً ومرضاً – خرج مصدوماً مروعاً من هول ما شهد. عشرات الآلاف يعودون حاليا إلى الشمال المنكوب يبحثون عن الأحياء ويوارون الموتى الثرى.

في شتى أرجاء قطاع غزة يلوذ الفلسطينيون بالأونروا، الوكالة التي عهدوها طوال حياتهم، طلبا للدعم. إن تقليص عملياتنا الآن – خارج نطاق أي عملية سياسية ومع انخفاض شديد في الثقة في المجتمع الدولي – سيقوض وقف إطلاق النار. وسيؤدي ذلك إلى تخريب عملية التعافي والانتقال السياسي في غزة. وسيكون التنفيذ الكامل لتشريع الكنيست كارثيا. وفي غزة، سيؤدي تقويض عمليات الأونروا إلى الانتقاص من الاستجابة الإنسانية الدولية. وسيؤدي ذلك إلى إضعاف قدرة الأمم المتحدة في الوقت الذي يجب فيه زيادة المساعدات الإنسانية بشكل كبير. وهذا لن يؤدي إلا إلى تفاقم الأوضاع المعيشية الكارثية بالفعل لملايين الفلسطينيين.

تدعي حكومة إسرائيل أن خدمات الأونروا يمكن نقلها إلى جهات أخرى. في الواقع، إن ولاية الوكالة المتمثلة في تقديم خدمات شبيهة بالخدمات العامة لجميع السكان هي ولاية فريدة من نوعها. وقدرتنا على توفير الرعاية الصحية الأولية لملايين الفلسطينيين بشكل مباشر واستئناف التعليم لمئات الآلاف من الأطفال تفوق بكثير قدرة أي كيان آخر. ولا يمكن نقل هذه الخدمات إلا إلى دولة ذات أجهزة عاملة. وتدعي حكومة إسرائيل أن الأونروا تؤدي دوراً ضئيلاً في تقديم المساعدات الإنسانية في غزة. ولكن في الواقع تتولى الأونروا نصف الاستجابة لحالات الطوارئ، بينما النصف الآخر تتولاه جميع الكيانات الأخرى. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، قمنا بتوصيل ثلثي المساعدات الغذائية، ووفرنا المأوى لأكثر من مليون نازح، وقمنا بتطعيم ربع مليون طفل ضد شلل الأطفال. ومنذ بدء وقف إطلاق النار، قامت الأونروا بإدخال 60 في المائة من المواد الغذائية التي تدخل إلى غزة، حيث وصلت إلى أكثر من نصف مليون شخص. ونقوم بإجراء نحو 17 000 من الاستشارات الطبية كل يوم. أما الأمر الأقل قابلية للقياس الكمي ولكنه بالغ الأهمية للاستجابة الإنسانية ووقف إطلاق النار فهو القبول المجتمعي. إن الفلسطينيين يعرفون الأونروا ويثقون بها. وبالنسبة لهم، فإن الأونروا هي الأطباء والممرضون الذين يقدمون الرعاية الصحية، وعمال الإغاثة الذين يوزعون الطعام والميكانيكيون والمهندسون الذين يقومون ببناء وإصلاح الآبار من أجل الحصول على مياه الشرب النظيفة. إن مجرد وجود الوكالة يجلب الاستقرار وسط حالة عميقة من عدم اليقين.

وفي الضفة الغربية المحتلة، حيث يتصاعد العنف، سيؤدي إنهاء عمليات الأونروا إلى حرمان اللاجئين الفلسطينيين من التعليم والرعاية الصحية. وقد أوضحت السلطة الفلسطينية أنها لا تملك الموارد المالية ولا القدرات التي تمكنها من تعويض خسارة خدمات الأونروا. وفي القدس الشرقية المحتلة، أمرت الحكومة الإسرائيلية الأونروا بإخلاء مبانيها ووقف عملياتها بحلول يوم الخميس. وسيؤثر ذلك على ما يقرب من 70 000 مريض وأكثر من 1 000 طالب. وقد دعا نائب رئيس البلدية إلى احتفال عام بطرد الأونروا من القدس الشرقية، ومكان هذا الاحتفال هو إزاء مقر مكتبنا الميداني في الضفة الغربية في حي الشيخ جراح. وتخطط السلطات المحلية لبناء مستوطنات غير قانونية على تلك الأرض. إن الهجوم المتواصل على الأونروا يضر بحياة ومستقبل الفلسطينيين في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. إنه يقوض ثقتهم في المجتمع الدولي ويعرض آفاق السلام والأمن للخطر.

إن تشريع الكنيست يتحدى قرارات المجلس والجمعية العامة. ويستخف بأحكام محكمة العدل الدولية. ويتجاهل حقيقة أن الأونروا هي الآلية التي أنشأتها الجمعية العامة لتقديم المساعدة للاجئين الفلسطينيين ريثما يتم التوصل إلى حل سياسي لقضية فلسطين. إن تطبيق هذا التشريع يستهزئ بالقانون الدولي ويفرض قيودا هائلة على عمليات الأونروا. ومع ذلك، فإننا مصممون على البقاء والعمل إلى أن يصبح من غير الممكن القيام بذلك. وهذا لا يخلو من المخاطر بالنسبة لزملائنا الفلسطينيين، الذين يواجهون بيئة عمل معادية بشكل استثنائي، تعززها جزئياً حملة شرسة من المعلومات المضللة.

إن حكومة إسرائيل تستثمر موارد كبيرة في تصوير الوكالة على أنها منظمة إرهابية وتصور موظفينا على إنهم إرهابيون أو متعاطفون مع الإرهاب. وقد ظهرت مؤخرا لوحات إعلانية وإعلانات تتهم الأونروا بالإرهاب في مدن كبرى حول العالم. وقد دفعت تكاليفها وزارة الخارجية الإسرائيلية. وتقوم حملات غوغل الإعلانية بإعادة توجيه الباحثين عن معلومات عن الوكالة إلى مواقع إلكترونية مليئة بالمعلومات المضللة. إن عبثية الدعاية المعادية للأونروا لا تقلل من التهديد الذي تشكله على موظفينا، وخاصة أولئك الموجودين في الضفة الغربية المحتلة وفي غزة، حيث قتل 273 من زملائنا. وهذا يشكل سابقة للحكومات التي تتهم كيانا من كيانات الأمم المتحدة بالإرهاب لخلق ذريعة للتضييق على حقوق الإنسان. ويشكل سابقة لتجريم المساعدة الإنسانية والحماية الإنسانية. وفي هذا العام، تلقت الجهود الدعائية التي تقودها وزارة الخارجية الإسرائيلية دفعة بقيمة 150 مليون دولار.

إن الدافع وراء الهجمات السياسية على الوكالة هو الرغبة في تجريد الفلسطينيين من وضعهم كلاجئين، وبالتالي القيام من جانب واحد بتغيير المعايير الراسخة منذ فترة طويلة للحل السياسي. والهدف من ذلك هو حرمان اللاجئين الفلسطينيين من حق تقرير المصير ومحو تاريخهم وهويتهم. ولكن دعوني أكن واضحاً. إن حقوق اللاجئين الفلسطينيين في الحماية والمساعدة ليست مستمدة من ولاية الأونروا. وهم موجودون بشكل مستقل عن الوكالة. وإذا ما توقفت الأونروا عن حماية ومساعدة اللاجئين الفلسطينيين، فإن حقوقهم لن تظل باقية فحسب، بل سيكون هناك تركيز أكبر بكثير على حق العودة أو إعادة التوطين، وهو ما لا تملك الأونروا أي ولاية بشأنه.

إن وقف إطلاق النار في غزة يجب أن يتبعه انتقال سياسي يشمل إنهاء منظم لولاية الأونروا وتسليم خدماتها الشبيهة بالخدمات العامة إلى مؤسسات فلسطينية تتوفر لها الإمكانات والقدرات. هذا هو المسار الذي يتبعه الآن التحالف العالمي لتنفيذ حل الدولتين، بقيادة المملكة العربية السعودية والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية. ولا يمكن أن يضمن حماية ورفاه اللاجئين الفلسطينيين والسلام والأمن في المنطقة وخارجها سوى مسار سياسي من هذا النوع. وهناك خيار واضح أمامنا. يمكننا أن نسمح بانهيار الأونروا نتيجة لتشريع الكنيست وتعليق التمويل من جانب المانحين الرئيسيين. ولن تقتصر تداعيات هذا الانهيار الداخلي على الحدود الوطنية، بل ستزيد من زعزعة الاستقرار في المنطقة. أو بدلاً من ذلك، يمكننا السماح للوكالة بإنهاء ولايتها تدريجياً في إطار عملية سياسية.

وكان من المفترض دائماً أن تكون الأونروا مؤقتة. ومن شأن الحل السياسي العادل والدائم أن يسمح للوكالة بتسليم خدماتها وقوتها العاملة إلى إدارة فلسطينية. ولدى الأونروا الكثير لتقدمه لدعم الحل السياسي.

إن الوكالة هي أكبر مزود للرعاية الصحية الأولية في غزة وثاني أكبر مزود للرعاية الصحية الأولية في الضفة الغربية. إن خدماتنا وخبراتنا الصحية جزء لا يتجزأ من بناء نظام صحي وطني قوي. كما أنها تضطلع بدور محوري في التعليم. في غزة اليوم، يعيش 000 650 من الفتيات والفتيان بين الأنقاض، ولا يتعلمون شيئاً سوى كيفية البقاء على قيد الحياة. لقد ضاع منهم أكثر من عامين دراسيين بالفعل. وفي غياب دولة مكتملة العناصر، فإن الأونروا هي الوحيدة التي لديها القدرة على إعادة هؤلاء الأطفال إلى التعلم. وقد بلغ الحماس لاستئناف التعليم في غزة مبلغا كبيرا لدرجة أن أكثر من 000 260 طفل – نصفهم من الفتيات – قد التحقوا بمنصتنا التعليمية عبر الإنترنت هذا الشهر. وإذا فشلنا في استئناف التعليم في غزة والحفاظ عليه في الضفة الغربية المحتلة، فإننا سنضحي بجيل كامل من الأطفال الفلسطينيين.

ويتفاقم التهديد الذي تشكله الجهود السياسية الرامية إلى تفكيك الأونروا بسبب التحديات المالية، حيث قررت جهات مانحة رئيسية إنهاء أو تخفيض مساهماتها للوكالة. إنني أناشد بزيادة عاجلة في الدعم المالي المقدم للأونروا، والإسراع في صرف الأموال المخصصة لها ومراجعة التمويل المعلق حاليا. كما أغتنم هذه الفرصة للتأكيد على التزام الوكالة الطويل الأمد بالحياد. وقد أوضح العرض المفصل الذي قُدِّم في اجتماع اللجنة الاستشارية للأونروا في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي أن خطة عملنا الرفيعة المستوى لتنفيذ توصيات تقرير كولونا تسير على الطريق الصحيح. وسنواصل أيضاً اتخاذ جميع الخطوات اللازمة للتحقيق في الادعاءات ذات المصداقية الموجهة ضد الوكالة وموظفيها.

سيزيد تنفيذ تشريع الكنيست من عدم الاستقرار وسيعمق اليأس في الأرض الفلسطينية المحتلة في لحظة حرجة. وألتمس تدخل المجلس الحاسم لدعم السلام والاستقرار في الأرض الفلسطينية المحتلة والمنطقة الأوسع.

أولا، أدعو المجلس إلى مقاومة تنفيذ تشريع الكنيست. فموظفو الأونروا وخدماتها جزء لا يتجزأ من نجاح وقف إطلاق النار.

ثانيا، يجب أن يصرّ المجلس على المضي قدماً في مسار سياسي حقيقي يحدد دور الأونروا بوصفها مزودا لخدمات التعليم والرعاية الصحية. والوكالة ضرورية لضمان تنفيذ عملية قابلة للتطبيق للانتقال السياسي.

أخيرا، يجب أن يضمن المجلس ألا تؤدي الأزمة المالية إلى إنهاء عمل الأونروا المنقذ للحياة على نحو مفاجئ. فلا يمكن للوكالة أن تستمر في العمل في مواجهة التحديات الاستثنائية دون موارد كافية.

ختاماً، أود أن أطلع المجلس على رسالة تلقيتها من أحد الشباب في غزة الأسبوع الماضي. وهي تذكير صارخ بالمسؤولية الثقيلة التي نضطلع بها.

”أكتب إليكم بجانب أنقاض منزل كان في يوم من الأيام مكاناً للدفء والحياة. والآن أقضي أيامي في البحث عن أبسط السلع الأساسية، مثل الدقيق لإطعام عائلتي. وما يحطمني حقاً هو عجزي أمام الأطفال. فعيونهم البريئة تبحث عن الأمان الذي لا أستطيع أن أوفره لهم وعن إجابات

لا أملكها. ويجلس المسنون في صمت حولنا وقلوبهم مثقلة بعقود من الخسارة والمعاناة. وها أنا ذا أموت ألف مرة كل يوم وأنا أفكر في كل ما لا أستطيع أن أفعله من أجلهم“.

على عكس كاتب هذه الرسالة، إننا في وضع يسمح لنا بفعل شيء ما. فالأمر لا يتطلب سوى عمل المجلس وقيادته الحاسمين.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد لازاريني على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيد إيغلاند.

السيد إيغلاند (*تكلم بالإنكليزية*): أتحدث بصفتي صديقاً مدى الحياة لإسرائيل والفلسطينيين وبصفتي شخصاً ندد مراراً وتكراراً بالفظائع وجرائم الحرب التي ارتكبتها جميع الأطراف، بما في ذلك في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 في إسرائيل وضدها. وكما قد يعلم أعضاء المجلس، فقد قدت جهود النرويج لتيسير اتفاقات أوسلو في عام 1993 ويرتبط عملي منذ ذلك الحين بعملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية. وعملت عن كثب مع إسحاق رابين وشمعون بيريز وياسر عرفات في ذلك الوقت.

أود في البداية أن أؤكد على أمر اتفقت عليه جميع المنظمات الإنسانية الأوروبية والأمريكية والمحلية العاملة في الميدان في غزة منذ أن بدأت بعض الدول المانحة وقف تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا): تؤدي الأونروا دوراً إنسانياً لا غنى عنه في غزة والضفة الغربية ولا يمكن أن يحل محلها أي منا، كمنظمات إنسانية في الميدان. وكلنا نعتمد على قدرة الأونروا اللوجستية؛ ونحن نعمل في مدارس الأونروا؛ ويحظى الأشخاص الذين ندعمهم بالرعاية في العيادات الصحية التابعة للأونروا؛ وكما أوضح فيليب لازاريني بالتفصيل للتو، كانت المنظمة – ولا تزال – مسؤولة عن عملية إغاثة ضخمة في الوقت الذي تمس فيه حاجة المدنيين الفلسطينيين في غزة. وبالطبع، هناك توصيات مهمة في تقرير كولونا تنفذها المنظمة، بل ويجب أن تنفذها. ولكن أكرر، يجب أن يعلم المجلس بأننا لا نستطيع ببساطة الاستغناء عن الأونروا، والأهم من ذلك أن الفلسطينيين لا يستطيعون الاستغناء عنها.

استناداً إلى التقارير الواردة من زملائي في الميدان والزيارتين الأخيرتين اللتين قمت بهما في الأشهر الأخيرة، سأطلع المجلس على بعض الحقائق الثابتة بشأن الواقع الميداني الذي نعيشه.

أولا، الأخبار الإيجابية: لقد سمح وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحماس، بعد طول انتظار، بلم شمل بعض الرهائن وعدد من المحتجزين بأسرهم، كما أدى إلى وقف الأعمال العدائية في غزة، وهو أمر جدير بالترحيب. وبدءا من يوم أمس، رأينا كيف يمكن لعشرات الآلاف من المدنيين أن يعودوا أخيراً إلى منازلهم في شمال غزة. ولكن عندما زرتُ مدينة غزة في كانون الأول/ديسمبر، صُدمت بالدمار الذي سيجده هؤلاء الناس في الشمال عند عودتهم إلى ديارهم. وسيكون هناك سباق مع الزمن لتوفير ملاجئ للطوارئ للعائلات وتزويدهم بخدمات المياه والصرف الصحي وغير ذلك من الخدمات الإغاثية الأساسية، يلي ذلك التعافي وإعادة تأهيل البنية التحتية المدنية من منازل وشبكات الكهرباء والمجاري في جميع أنحاء غزة وخاصة في

الشمال. ويتعين علينا أيضاً ضمان قدرة الناس على التنقل بحرية، من الجنوب إلى الشمال ومن الشمال إلى الجنوب، بما في ذلك في المستقبل.

إن نصف القتلى الذين يزيد عددهم على 000 46، حيث لا يزال الآلاف تحت الأنقاض، هم من النساء والأطفال – وجميعهم أبرياء. وقد قُتل أكثر من 000 1 من العاملين في المجال الصحي، إلى جانب أكثر من 350 من عمال الإغاثة؛ وكانت الغالبية العظمى منهم من الزملاء في الأونروا. ويجب على مجلس الأمن أن يفهم أن 66 في المائة من جميع المباني في غزة قد تضررت أو دُمرت، وفقاً لتحليل مركز السواتل التابع للأمم المتحدة للصور الساتلية عالية الاستبانة. وقد تضرر أو دُمر 80 في المائة من المرافق التجارية، وكذلك 68 في المائة من شبكة الطرق. ويشمل ذلك تضرر أو تدمير 87 في المائة من المنازل في غزة منذ بدء الاعتداء الإسرائيلي.

وعندما سافرتُ آخر مرة إلى غزة، في كانون الأول/ديسمبر، قدت السيارة لساعات على امتداد القطاع ولم أرَ سوى الدمار والخراب. لم أستطع أن أصدق ما أصبحت عليه مدينة غزة وخان يونس والمدن الأخرى، التي كانت ذات يوم مناطق حضرية، من أراضٍ قفر أشبه بمناطق مدمرة من الحرب العالمية الثانية. ويذكرني ذلك بالدمار الذي لحق بالمدن السورية المحاصرة، مثل الغوطة الشرقية وحلب وحمص، خلال الحرب التي شنها نظام الأسد. فهناك أيضاً، دُمرت مناطق حضرية شاسعة بسبب الحرب العشوائية حيث حوصر الناس وتم تجويعهم. وقد كنت حينها مستشاراً خاصاً للأمم المتحدة معنياً بالدبلوماسية الإنسانية في سورية، وفي ذلك الوقت، كنت سعيداً لرؤية الإدانة شبه الإجماعية لانتهاك القانون الدولي الإنساني.

ووفقًا لمجموعة المأوى (Shelter Cluster) في غزة، التي يقودها المجلس النرويجي للاجئين، هناك 1.34 مليون شخص في غزة يحتاجون الآن إلى الدعم بمأوى للطوارئ ومواد منزلية أساسية. وقد أظهر تقييم للأضرار أجرته الأمم المتحدة صدر هذا الشهر أن إزالة أكثر من 50 مليون طن من الأنقاض التي خلفها القصف قد تستغرق 21 عاماً وتكلف ما لا يقل عن 1.2 بليون دولار. وعلى مدى عقدين من الزمن، لن يجد الأطفال مكاناً للعب بسبب الأنقاض والحطام والقنابل غير المنفجرة التي لا حصر لها. وقد انتُهكت مبادئ التناسب والتمييز والضرورة العسكرية المتفق عليها عالمياً في القانون الدولي بشكل كامل.

وفي هذا السياق، تحاول فرق المساعدة الإنسانية الموجودة في الميدان جاهدة زيادة حجم المساعدات بعد أن عرقلة أنشطتها بشدة طوال فترة النزاع. وتمكنت منظمتي، المجلس النرويجي للاجئين، الناشطة في العديد من المجالات منها تأمين المأوى والماء والإصحاح والتعليم والمساعدة القانونية، من إدخال 18 شاحنة من المساعدات الإنسانية إلى غزة الأسبوع الماضي، بعد أشهر من المحاولات المحبطة. ونعمل الآن على توصيل 4،500 منصة شحن نقالة إضافية من الإمدادات الأساسية. لكن يبقى النهب والهجمات على قوافل المساعدات شاغلا كبيرا خاصة في المناطق عالية الخطورة، مثل المسافة بين معبر كرم أبو سالم وتقاطع شوكة الصوفي.

وفي 22 كانون الثاني/يناير، وقع حادث نهب كبير آخر وعرقل جهود المساعدة، عندما اختطفت جماعة إجرامية سبع شاحنات مساعدة بالقرب من كرم أبو سالم، متسببين في جروح لأحد السائقين خلال

عملية الاختطاف. وفي اليوم التالي، أسفرت الاشتباكات في المنطقة عن إلغاء التناوب المخطط له للأمم المتحدة وإحدى المنظمات غير الحكومية خارج غزة. ولاحقا في اليوم نفسه، كادت قافلة للمجلس النرويجي للاجئين كانت في طريقها لتسليم شحنات إلى مستودعنا تتعرض للنهب على بعد أمتار من مبانينا. وبفضل التحرك السريع للشرطة، جرى تأمين الشاحنات بأقل الخسائر.

ولا تزال المنظمات الإنسانية تواجه العديد من التحديات البيروقراطية والإدارية بما فيها رفض إسرائيل المنهجي لمنح التأشيرات وتجديد تصاريح العمل. وفي 12 أيلول/سبتمبر 2024، اعترف مجلس الأمن القومي الإسرائيلي للكنيست أن إسرائيل لم تعد تمنح تأشيرات لموظفي المنظمات الإنسانية الدولية غير الحكومية. ويبدو أن ذلك جزء من جهود أوسع لتقويض العمل الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة والحد من المساعدات المقدمة للشعب الفلسطيني. غير أن إسرائيل بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال ملزمة قانونا بتسهيل العمليات الإنسانية سواء في غزة والضفة الغربية على السواء.

وعلى المدى القصير، لتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة وضمان استجابة فعالة في غزة، نحتاج إلى ما يلي.

أولا، نحتاج إلى الوصول غير المقيد والقدرة على نقل الأشخاص والبضائع بما فيها الوقود، بحرية، من الشمال إلى الجنوب ومن الجنوب إلى الشمال.

ثانيا، نحتاج لتوفير للأمن والحماية لعمليات المساعدة. ويجب على السلطات تنفيذ ترتيبات أمنية قوية لحماية عمليات المساعدة الإنسانية من النهب والعنف. ويجب السماح للمنظمات الإنسانية بجمع المساعدات من معابر غزة من خلال استخدام خيارات النقل المختومة والمؤمنة، مثل شاحنات الصندوق لأن الشاحنات المفتوحة التي أُجبرنا على استخدامها تُنهب بشكل دوري. ويجب اتخاذ تدابير لضمان سلامة عمال الإغاثة مع التزامات واضحة من أطراف اتفاق وقف إطلاق النار باحترام العمليات الإنسانية وموظفينا.

ثالثا، نحتاج إلى تنسيق معزز وآليات إشراف. ويجب على الأمم المتحدة ضمان توفير آليات تنسيق أكثر فعالية وعملية المنحى لتبسيط تسليم المساعدات وتجنب ازدواجية الجهود. وزيادة المراقبة الدولية ضرورية لضمان الوصول الآمن المستمر إلى المعابر الحدودية ولرصد الامتثال للقانون الدولي. فحين يتحكم طرف واحد، أي إسرائيل، في جميع المساعدات الموجهة للمدنيين على الجانب الآخر، بدون مراقبين دوليين، فنحن نتعرض مرارا لعمليات إقفال ذات دوافع سياسية. ويجب مساءلة جميع أطراف وقف إطلاق النار عن التزاماتهم، مع تواصل واضح وشفاف بشأن مدى تقدم جهود إيصال المساعدات الإنسانية وإعادة البناء.

رابعا، نحتاج بسرعة إلى دعم مالي وعملياتي لزيادة الاستجابة الإنسانية. والتمويل الفوري والمرن والمستدام ضروري لتلبية الاحتياجات الإنسانية الضخمة واحتياجات التعافي ولزيادة استجابتنا في غزة. ويجب على السلطات الإسرائيلية تمكين التدفق الآمن والمتوقع للنقد إلى غزة حتى تتمكن المنظمات الإنسانية من تنفيذ برامج المساعدات النقدية ودفع مرتبات الموظفين وشراء السلع والخدمات الأساسية. ويتوقع إعادة افتتاح فرعين فقط من أفرع بنك فلسطين لكن بدون إطار أمني واضح بشأن ضخ الأموال أو تداولها.

وبينما يحدث كل هذا في غزة، يساورنا القلق كذلك بشأن تصاعد العنف في الضفة الغربية المحتلة. فقد اشتدت العمليات العسكرية الإسرائيلية وهجمات المستوطنين، ما أدى إلى انتشار انعدام الأمن والنزوح وفرض قيود صارمة على حرية الفلسطينيين في التنقل. وقد كان لعملية الجدار الحديدي العسكرية الإسرائيلية في مخيم جنين للاجئين التي أطلقت في 21 كانون الثاني/يناير، عواقب إنسانية وخيمة. ونحن نشهد فعلا أنماطا من الاستخدام غير المتناسب للقوة في الضفة الغربية مشابهة لما رأيناه في غزة قبل وقف إطلاق النار.

في الختام، إن وقف إطلاق النار الحالي والضروري في غزة، هش جدا بالطبع، ولكنه في الوقت نفسه موضع ترحيب. وبينما يجري المفاوضون مناقشات بشأن المراحل التالية للاتفاق، يجب على المجتمع الدولي أن يستمر في الضغط على صانعي القرار الإسرائيليين والفلسطينيين. ونحتاج كذلك أن تمارس القوى الدولية والإقليمية ضغطا أقوى وأكثر اتحادا وتناسقا وصرامة لتحقيق السلام والتوافق والتقدم في المفاوضات.

ونظرا للطبيعة الهشة لوقف إطلاق النار في غزة وإمكانية حدوث مزيد من أعمال العنف في الضفة الغربية، فإنه ينبغي على مجلس الأمن، وفقا لولايته، تسخير كامل طاقاته لتحقيق حل سلمي لقضية فلسطين بما يتماشى مع القانون الدولي. وقد حددت الجمعية العامة آليات دولية رئيسية لمواجهة تلك التحديات بما فيها مؤتمر للأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقيات جنيف في آذار/مارس 2025، ومؤتمر دولي رفيع المستوى لتسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية وتنفيذ حل الدولتين في حزيران/يونيه 2025.

فلا وجود لسلام مستدام من دون حل طويل الأمد للأسباب الجذرية للنزاع. ويستحق الفلسطينيون في غزة وفي الضفة الغربية والشعب الإسرائيلي جميعا سلاما دائما وعادلا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد إيغلاند على إحاطته.

وأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الجزائر.

أعرب عن بالغ امتناني للمفوض العام فيليب لازاريني والسيد يان إيغلاند لإحاطتيهما اللتين تؤكدان مرة أخرى أهمية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، ليس للشعب الفلسطيني فحسب، بل للمنطقة بأكملها. وأشكر من خلالهما كامل دوائر العمل الإنساني التي تواصل العطاء بتفان دعما للشعب الفلسطيني، خاصة في غزة. فأولئك الأبطال يخاطرون بحياتهم يوميا وبشكل مأساوي، إذ أصبحت غزة أكثر النزاعات دموية بالنسبة للعاملين في المجال الإنساني. ومن واجبنا، كمجتمع عالمي، حمايتهم وتهيئة بيئة تسمح لهم بمواصلة عملهم المنقذ للحياة بأمان وسلامة.

على مدار أكثر من 75 عاماً، كانت الأونروا شريان حياة للشعب الفلسطيني. وسواء كانت المسألة تتعلق بالولادة أو التعليم أو الرعاية الصحية أو المساعدات الغذائية أو التوظيف، فإن الأونروا كانت جزءاً لا يتجزأ من حياتهم. بالنسبة لأجيال من الفلسطينيين، ليست الأونروا مجرد وكالة، بل هي الحياة نفسها. وكان هذا الدور حاسماً بشكل خاص خلال 15 شهراً من العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني في غزة. إن الأونروا هي العمود الفقري للاستجابة الإنسانية، ولا يزال دورها أساسياً في ظل وقف إطلاق النار مع استمرار الجهود الرامية إلى تلبية الاحتياجات العاجلة للشعب الفلسطيني.

بالنسبة للفلسطينيين ودوائر العمل الإنساني والمجتمع الدولي، لا يمكن الاستغناء عن الأونروا. فمن دون الأونروا، من كان سيقدم 500 9 استشارة صحية يومية تقدمها الوكالة حالياً؟ ومن الذي سيوفر لمليون شخص الدعم الحاسم للصحة العقلية والدعم النفسي الضروري الذي تقدمه الأونروا؟ ومن سيوفر الطعام لـ 000 388 عائلة يعتمد بقاؤها على الأونروا؟ ومن الذي سيقدم خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية الحيوية التي تقدمها الأونروا حالياً، والتي يعزى إليها تقديم حوالي 44 في المائة من تلك الخدمات؟ ومن سيضمن عودة 000 660 طفل فلسطيني للتعلم في مدارس الأونروا التي تعتبر فرصتهم الوحيدة للتعليم؟ من الواضح أن وقف عمليات الأونروا سيكون بمثابة حكم بالإعدام على الفلسطينيين، ولا سيما الأكثر ضعفاً بينهم – اللاجئين.

إن الهجمات على الأونروا وحملات التضليل الإعلامي ضد الوكالة ليست جديدة. لقد تعرضت الوكالة لهجوم مدمر منذ إنشائها. لماذا؟ لأنها ترمز إلى اللاجئين الفلسطينيين وحقهم في العودة – وهو حق لا يمكن لأحد أن ينكره بشكل جدي. يمتلك اللاجئون الفلسطينيون، مثلهم مثل جميع اللاجئين في جميع أنحاء العالم، هذا الحق غير القابل للتصرف. لقد أثيرت مسألة حيادية الأونروا مراراً وتكراراً. ومع ذلك، وكما يؤكد تقرير كولونا، فإن الأونروا "تمتلك نهجاً أكثر تطوراً في الحياد من غيرها من كيانات الأمم المتحدة أو المنظمات غير الحكومية المماثلة". وعلى الرغم من هذه الحقائق التي لا يمكن دحضها، لا تزال الأونروا تواجه هجمات وادعاءات خطيرة. وتعتقد الجزائر أن أي ادعاءات من هذا القبيل ينبغي التحقيق فيها بشكل مستقل وشامل. يجب ألا ندع الادعاءات الكاذبة تقوض الدور الحاسم الذي تلعبه الأونروا في حياة ملايين الفلسطينيين.

إن القانون الدولي واضح. فمن ناحية، تقع على عاتق القوة الإسرائيلية القائمة بالاحتلال مسؤولية وواجب ضمان المعاملة الإنسانية للسكان الفلسطينيين وتلبية جميع احتياجاتهم. ومن ناحية أخرى، ليس لها حقوق سيادية على الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية – وهو مبدأ تؤيده المادة 47 من اتفاقية جنيف الرابعة. بالإضافة إلى ذلك، تعمل الأونروا، وفقاً للتفويض الممنوح لها من الجمعية العامة، بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ولا يمكن ببساطة تجاهل الإرادة الجماعية للمجتمع الدولي من قبل أي عضو من أعضاء الأمم المتحدة، بما في ذلك السلطة القائمة بالاحتلال. علاوة على ذلك، يتمتع مقر الأونروا في القدس بالحصانة بموجب اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها لعام 1946. وبالتالي، فإن القوانين التي سنها الكنيست مؤخراً والأوامر التي أصدرها، والتي تهدد وجود الأونروا في حد ذاته، تشكل انتهاكاً واضحاً للقانون الدولي. ويجب علينا أن نقف متحدين في معارضة تلك القوانين والدعوة إلى إلغائها، لأنها لا تهدد حقوق اللاجئين الفلسطينيين فحسب، بل تهدد نسيج النظام الدولي ذاته.

إن وجود الشعب الفلسطيني في وطنه يعتمد على الخدمات التي تقدمها الأونروا. وسيخدم وقف أنشطتها المخطط التدميري الهادف إلى محو وجود الفلسطينيين بين النهر والبحر. إن مسؤوليتنا هي دعم الأونروا وضمان تزويد الفلسطينيين بالوسائل التي تمكنهم من البقاء على قيد الحياة في وطنهم بكرامة وأمل بمستقبل أفضل. ولتحقيق هذه الغاية، يجب أن يستمر تفويض الأونروا إلى أن نرى إقامة الدولة الفلسطينية، وعاصمتها القدس الشرقية.

أستأنف مهامي رئيسا للمجلس.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيدة شيا (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المفوض العام فيليب لازاريني والأمين العام يان إيغلاند على إحاطتيهما.

إن الولايات المتحدة ملتزمة بقوة بتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار حتى يتمكن الرهائن من العودة إلى ديارهم ويتمكن سكان غزة من التطلع إلى مستقبل أكثر إشراقاً تحت قيادة جديدة. يجب ألا ننسى أبدًا الأرواح التي أُزهقت نتيجة الهجوم الإرهابي الوحشي الذي شنته حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 والأهوال التي عانى منها عدد لا يحصى من الأبرياء في الحرب التي تلت ذلك. لم يَعُد مسموحا لحماس أن تفسد المساعي نيابة عن الفلسطينيين – لا سيما بعد إشعالها فتيل هذا الصراع بهجومها المُروِّع وسلوكها المُستنكَر.

لقد رأينا كيف استغلت حماس معاناة الفلسطينيين بشكل انتهازي من خلال استخدام البنية التحتية المدنية، كالمدارس والمستشفيات، لتخزين الأسلحة وإيواء المقاتلين وتنسيق الهجمات. ويساورنا قلق إزاء تقارير عن احتجاز حماس للرهائن الإسرائيليين المُحررين في منشآت الأمم المتحدة إبان فترة أسرهم الممتدة في غزة. من الضروري إجراء تحقيق كامل ومستقل لتقييم تلك الادعاءات الخطيرة. وللأسف، يأتي هذا في سياق نمط متكرر من الادعاءات الخطيرة بشأن سوء استغلال عناصر حماس الإرهابية لمنشآت الأمم المتحدة – وتحديداً مرافق وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا).

وتركز إحاطة اليوم على قوانين إسرائيل التي من المقرر أن تدخل حيز النفاذ في 30 كانون الثاني/يناير، والتي قد تؤثر على أنشطة الأونروا وتحظر الاتصال بين المسؤولين الإسرائيليين والأونروا. إن قرار إغلاق مكاتب الأونروا في القدس في 30 كانون الثاني/يناير قرار سيادي لإسرائيل. وتؤيد الولايات المتحدة تنفيذ ذلك القرار. إن المبالغة في تصوير تأثير هذه القوانين والإيحاء بأنها ستؤدي إلى توقف الاستجابة الإنسانية بأكملها على نحو ما فعلت الأونروا، يُعد سلوكاً متهوراً ويحمل في طياته مخاطر جمة. ما نحتاج إليه هو نقاش متأنٍ وموزون بشأن كيفية ضمان استمرار إيصال المساعدات الإنسانية والخدمات الأساسية دون انقطاع.

لم تكن الأونروا قط الخيار الأوحد لتقديم المعونات الإنسانية في غزة. فهناك العديد من الوكالات الأخرى التي تمتلك الخبرة والمعرفة للقيام بهذا العمل وقد قامت به بالفعل. لقد تلطخت سمعة الأونروا وباتت مصداقيتها محل شكك بسبب صلات موظفيها الإرهابية بحماس والتي تكشفت إثر هجوم حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر.

لقد حان الوقت الآن لضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين في جميع أنحاء غزة، وفقًا لاتفاق وقف إطلاق النار الذي ساهمت الولايات المتحدة وقطر ومصر في إبرامه. ونحث البلدان على مساندة هذا الجهد بالتمويل والموارد الإضافية لتمكين التوسع السريع في توزيع المساعدات الإنسانية الملحة.

علينا ضمان عدم السماح لحماس أو أي جماعات إرهابية أخرى بالاستيلاء على تلك المساعدات أو تحويل مسارها أو الاستفادة منها – وأن يتم الإبلاغ فوراً عن أي أعمال من هذا القبيل ومحاسبة الجماعة المسؤولة. يجب نزع السلاح بالكامل من غزة لضمان مستقبل أكثر إشراقاً للشعب الفلسطيني. ويجب ألا يكون لحماس أي دور في إدارتها.

لقد عانت المنطقة طويلا من نفوذ إيران الخبيث ووكلائها الإرهابيين، الذين يمارسوا نفوذاً مفرطاً وقوضوا استقرار المنطقة على مدى عقود. وفي أعقاب وقف إطلاق النار، تتاح لبلدان الشرق الأوسط فرصة تاريخية لإعادة تشكيل المنطقة بشكل يمنح شعوبها مساراً أفضل للتقدم، تندمج فيه إسرائيل اندماجاً كاملاً مع جيرانها تحت راية الاتفاق الإبراهيمي. وستقوم الولايات المتحدة بدورها للمساعدة في تشكيل هذا المستقبل.

السيدة رودريغيس – بيركيت (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أتوجه بالشكر إليكم، سيدي الرئيس، على تنظيم جلسة الإحاطة المهمة. كما أُعرب عن تقدير غيانا للسيد فيليب لازاريني، المفوض العام لوكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وللسيد يان إيغلاند، الأمين العام للمجلس النرويجي للاجئين، على ما قدماه من معلومات ورؤى قيّمة. ونُحيي اليوم جميع العاملين في المجال الإنساني في غزة، وفي ضوء تركيز جلسة اليوم، والمفوض العام لازاريني والأفراد العاملين الأونروا على التزامهم الراسخ وخدمتهم في مواجهة تحديات جسيمة.

وكما ذكرتُ قبل أسابيع قليلة (انظر S/PV.9793)، تقف الأونروا اليوم على مفترق طرق مصيري، مع آفاق بالغة الصعوبة تلوح في أفقها، وذلك في ضوء دخول بعض جوانب التشريع الذي أقره الكنيست الإسرائيلي في تشرين/أكتوبر حيز التنفيذ. يجب على المجتمع الدولي، بما في ذلك الجمعية العامة ومجلس الأمن، أن يبذل كل ما في وسعه لحماية دور الأونروا في الأرض الفلسطينية المحتلة. إن تفكيك عمليات الوكالة سيكون له عواقب كارثية على مئات الآلاف من الفلسطينيين المعتمدين على خدماتها. وينطبق هذا بشكل خاص في هذا الوقت، حيث يسعى الفلسطينيون للتعافي من 15 شهراً من الحرب والمعاناة القاسية.

وفي هذا السياق، تُلاحظ غيانا التطورات الجارية في قطاع غزة عقب تفعيل اتفاق وقف إطلاق النار في 19 كانون الثاني/يناير. ويسرنا أن إمدادات المساعدات الإنسانية إلى غزة قد تصاعدت مع دخول مئات الشاحنات – بما فيها شاحنات الأونروا – منذ بدء وقف إطلاق النار. وكدليل على قدرتها على التعبئة السريعة وعلى نطاق واسع، أدخلت الأونروا ما يكفي من الغذاء إلى غزة في أربعة أيام لإطعام مليون شخص. وفي الواقع، كما أشار المفوض العام لازاريني، فإن 60 في المائة من جميع المواد الغذائية التي دخلت إلى غزة منذ بدء وقف إطلاق النار قد جاءت عبر الأونروا.

تحث غيانا الأطراف على مواصلة الوفاء بالتزامها بضمان إيصال المساعدات الإنسانية بشكل سريع وآمن ودون عوائق ومستدام للمدنيين المحتاجين. يجب أن يتلقى الفلسطينيون في غزة دعمنا الكامل لتمكينهم من إعادة بناء حياتهم وسبل عيشهم، ويجب إزالة كافة العقبات التي تحول دون تحقيق هذه الغاية. ومع تحول الاهتمام الدولي نحو التعافي وإعادة الإعمار في غزة، من الضروري الحفاظ على المسألة الأوسع المتعلقة بالعدالة للفلسطينيين في ضوء ما عانوه على مدى العقود السبعة الماضية، وخاصة خلال الحرب

القاسية في الأشهر الـ 15 الماضية. لقد سقط عدد غير مسبوق من القتلى والجرحى، وتعرض أكثر من 90 في المائة من كافة البنى التحتية، بما فيها المنازل والمرافق الحيوية، للتدمير أو الضرر، مع أكوام من الأنقاض تمتد على مد البصر. ومع ذلك، شهدنا بالأمس وحده عودة أكثر من 000 200 فلسطيني إلى منازلهم في شمال غزة، وسيتبعهم المزيد.

إنهم يدركون أن احتمال العثور على منازلهم سليمة يكاد يكون معدوماً. لكنهم يعلمون أيضاً أن هذا وطنهم، وهذه أرضهم، حتى لو سُويت بالأرض. وكما قال شاعر أمريكا اللاتينية الشهير بابلو نيرودا: "قد تقتلع كل الزهور، لكنك لن تستطيع أن تمنع قدوم الربيع".

وحتى وسط أكثر من 50 مليون طن من الأنقاض، يظل هذا الربيع – هذا الأمل في فجر جديد بدولة مستقلة خاصة بهم، وقد سكتت طبول الحرب – كامناً في قلب كل فلسطيني ويشحذ عزيمتهم التي لا نظير لها. ولذلك تحث غيانا على احترام حق الفلسطينيين في أرضهم، وفقاً لحدود ما قبل عام 1967، وتدعو المجتمع الدولي إلى حماية هذا الحق ورفض أي مقترحات بالتهجير القسري.

إن وجود أونروا تعمل بفعالية هو أيضًا جزء من الاستجابة العادلة لمحنة الفلسطينيين في غزة. وندرك جميعاً الجهود الضخمة التي ستكون مطلوبة لإغاثة غزة وإعادة إعمارها وإنعاشها. إن الأونروا هي الوكالة الوحيدة التي تمتلك القدرة والخبرة لتيسير تقديم الخدمات لسكان غزة على المدى القريب والبعيد على حد سواء، وعلى النطاق المطلوب. ولذلك فإن غيانا تدعو حكومة إسرائيل إلى الامتناع عن اتخاذ أي إجراء فيما يتعلق بالأونروا من شأنه أن يزيد من تعريض حالة الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة للخطر. كما ندعو إسرائيل إلى الوفاء بالتزاماتها القانونية الدولية لتحقيق هذه الغاية، بما في ذلك تلك المتعلقة بامتيازات وحصانات وكالات الأمم المتحدة.

وبينما يحاول الفلسطينيون بدء عملية التعافي في غزة، فإن التطورات في الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، تنذر بالخطر. وتدين غيانا بأشد العبارات العنف المتزايد في الضفة الغربية المحتلة، الذي يؤدي إلى تدهور الأوضاع الإنسانية والأمنية هناك. ونحث جميع الأطراف، بما في ذلك قوات الأمن الإسرائيلية، على وقف جميع انتهاكات حقوق الفلسطينيين في الضفة الغربية. كما نحث إسرائيل على الامتناع عن جميع الأعمال التي يمكن أن تقوض وقف إطلاق النار في غزة وتؤدي إلى تجدد المواجهات في المنطقة.

وفي سياق تطور الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، تسلط غيانا الضوء على النقاط التالية.

أولاً، يجب أن تركيز جميع الجهود على ضمان استمرار صمود وقف إطلاق النار في غزة، بما في ذلك بعد مرحلته الأولى. ونحث الأطراف على مواصلة التفاوض بحسن نية مع إعطاء الأولوية لرفاه المدنيين وتحقيق وقف دائم لإطلاق النار.

ثانيا، يجب أن تتوقف جميع المحاولات الرامية إلى تفكيك الأونروا من جانب واحد. وكما قيل من قبل، فإن الجمعية العامة هي التي أنشأت ولاية الأونروا. ولذلك فإن الجمعية العامة هي الوحيدة التي تستطيع

تغيير هذه الولاية أو إنهاءها. إن إسرائيل ملزمة بالتعاون مع الأمم المتحدة لضمان تلبية احتياجات اللاجئين الفلسطينيين طالما بقيت هذه المسألة بدون حل.

ثالثا، لا يمكن وضع حد لدورة عدم اليقين والتقلبات والعنف التي ما فتئ الفلسطينيون يتعرضون لها إلا بتنفيذ حل الدولتين. وتحث غيانا أعضاء المجلس، ولا سيما أولئك الذين يتمتعون بالنفوذ، على بذل كل جهد ممكن لإحداث تغيير بشأن تنفيذ حل الدولتين. لا يمكننا التمسك بالطرق القديمة للقيام بالأمور إذا لم نحصل على أي نتائج من خلالها. إن شعب فلسطين يستحق أكثر من ذلك بكثير. وتحث غيانا جميع أعضاء المجلس على العمل معا لضمان أن يسفر مؤتمر حزيران/يونيه القادم عن نتائج ملموسة للشعب الفلسطيني.

أود أن أختتم بتأكيد التزام غيانا الكامل بالمساهمة في تحقيق مستقبل أفضل يسوده السلام للفلسطينيين. ونقر بالدور الحاسم الأهمية الذي تقوم به الأونروا في هذا المسعى ونعرب عن دعمنا الكامل للوكالة ولبذل كل ما هو ممكن لضمان أن تتمكن من مواصلة الوفاء بولايتها في الأرض الفلسطينية المحتلة.

السيد سيكيريس (اليونان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أيضا أن أشكر السيد لازاريني، المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، والسيد إيغلاند، الأمين العام للمجلس النرويجي للاجئين، على إحاطتيهما المفصلتين والواقعيتين.

لا تكمن عظمة الجنس البشري في كوننا بشرا، بل في إنسانيتنا. وظلت الأونروا، وهي وكالة تابعة للأمم المتحدة تتمتع بأكثر من 75 عاماً من الخبرة المباشرة في دعم الفلسطينيين في الشرق الأدنى، مستمرة في إبداء تعاطفها معهم وظلت تؤدي واجباتها بأكثر من طريقة. فقد قدمت الدعم الإنساني الحيوي للملايين وقدمت الخدمات الصحية الأولية والتعليم والمأوى. وتشعر اليونان بقلق بالغ إزاء استمرار الألم والمعاناة في غزة بعد 15 شهرا من الدمار. إن هذه حقيقة مقلقة للغاية، خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار إخلاص وتفاني والتزام الأونروا بتخفيف معاناة السكان. وفي هذه اللحظة الحرجة، فإن دور الأونروا محوري ولا يوجد بديل عنه. وينبغي عدم تقويض ما تقوم به من عمل قيّم. وتفخر اليونان باستمرارها في دعم الأونروا، خاصة في أحلك أوقاتها. وقد جددنا مؤخراً تبرعاتنا الطوعية وصوتنا مؤيدين قرار الجمعية العامة ذي الصلة في كانون الأول/ديسمبر 2024 (قرار الجمعية العامة دإط–25/10). وفي الوقت ذاته، فإننا نشعر بقلق بالغ إزاء الهجمات على موظفي الأونروا. يجب حماية العاملين في المجال الإنساني في جميع الأوقات، بما يتماشى مع القانون الدولي الإنساني.

قبل أيام قليلة فقط، رحبنا جميعا بارتياح باتفاق وقف إطلاق النار – وهو اتفاق يتيح فرصة فريدة لإحلال الأمل محل اليأس. ولكن لكي يحدث ذلك، يجب السماح للأونروا بالقيام بدورها في توزيع المساعدات الإنسانية وإعادة الإعمار بدون عوائق. يجب وضع أي سيناريو "لليوم التالي" في قطاع غزة بدعمها وخبرتها الكبيرين. وبينما هناك أمل في المستقبل، هناك قوة في الحاضر بالمعنى الحرفي للكلمة. إن الأونروا لديها القدرة على الإنجاز في الوقت الحاضر – القدرة على حماية الحقوق الأساسية لآلاف الأشخاص في غزة، بما في ذلك الأطفال. وتكمن هذه القدرة في الأونروا، باعتبارها حجر الزاوية لجميع المساعدات الإنسانية في القطاع.

وفي هذا الصدد، ينبغي للمجتمع الدولي أن يظل ملتزماً بالدعم المستمر للوكالة. وفي هذا السياق، ندعو إسرائيل إلى إعادة النظر في تنفيذ هذا التشريع، حيث أنه سيعيق قدرة الأونروا على العمل ض في إطار ولايتها في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. نتفهم تماما مخاوف إسرائيل، وفي هذا الصدد، ونعتقد أن التنفيذ الكامل لتوصيات تقرير كولونا، إلى جانب مبدأ الحياد، يبقى أمرا بالغ الأهمية. وفي الوقت ذاته، فإن اتفاق وقف إطلاق النار يوفر فرصة للأونروا وإسرائيل للعمل معا حتى تتمكن الوكالة من الاستمرار في تقديم خدماتها الأساسية.

وفي الختام، أود أن أشدد على أن الحل الوحيد الطويل الأجل للمنطقة هو تنشيط العملية السياسية من أجل تمهيد الطريق لأفق سياسي لحل الدولتين، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، مع الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود في سلام وأمن. وباعتبار اليونان عضواً مؤسساً في الأمم المتحدة، فإنها تؤمن إيماناً راسخاً بأن وكالات الأمم المتحدة تجسد أملنا الجماعي في عالم يسوده السلام والأمن والازدهار. إن الدعم الذي تقدمه الوكالات هو شريان للحياة في المناطق التي تتعرض فيها حياة الآلاف من الناس للخطر. ولذلك فإن الخدمة التي تقدمها للبشرية لا تقدر بثمن. وفي نهاية المطاف، يجب أن نتذكر أنه لا يوجد دين أسمى من خدمة الإنسان. إن العمل من أجل الصالح العام هو أعظم عقيدة. ويمكن للأونروا العمل من أجل الصالح العام في غزة وتقديم تلك الخدمة.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نود أن نشكر وفد الجزائر على عقد جلسة الإحاطة اليوم بشأن مسألة مصير وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في سياق حظر أنشطتها في الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد قوانين الكنيست، التي من المفترض أن تدخل رسميا حيز النفاذ في الأيام القليلة القادمة. ونشكر المفوض العام، السيد فيليب لازاريني على تقييمه للموقف بصراحة، والسيد يان إيغلاند على إحاطته.

في الآونة الأخيرة، ناقش مجلس الأمن الوضع المتعلق بالخطوات التي اتخذتها إسرائيل لحظر الأونروا في مناسبات عديدة. وقد أدان أعضاء المجلس باستمرار وبشكل لا لبس فيه جهود القدس الغربية لتدمير الوكالة التي، كما ندرك جميعا، لا غنى عنها مطلقا لسكان غزة والضفة الغربية. وهذا ما أكدته أيضا أحدث تقارير الأمم المتحدة التي تشير إلى أن الأونروا تحديدا هي التي تقدم النصيب الأكبر من المساعدات التي توزع على السكان هناك، بما في ذلك الكميات الكبيرة من المساعدات التي بدأت تتدفق إلى القطاع بعد الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين إسرائيل وحماس. إن ما يساعد كثيراً هنا هو خبرة الوكالة ونظامها الممتد لأبعد مدى في تقديم المساعدات الإنسانية وما تملك من بنية تحتية أُنشئت على مدى عقود. ومع ذلك، يمكن وصف جميع سكان قطاع غزة اليوم تقريبا بأنهم يندرجون ضمن أضعف فئات السكان، والأونروا، كما يعترف العاملون فيها، هي عمليا مصدر الدعم الوحيد المتبقي لهم.

وعلى الرغم من كل ذلك، فمن الواضح أن إسرائيل مصممة تماما على تجريد الأونروا من القدرة على القيام بوظيفتها الأساسية، الأمر الذي سيحرم سكان غزة من شريان الحياة الوحيد لديهم. هذا على الرغم من حقيقة أننا لم نرَ أي أدلة مؤكدة تثبت الادعاءات الإسرائيلية بشأن عدم التزام الوكالة بمبدأ الحياد وتورط 19 موظفا من موظفي الأونروا في الهجوم الوحشي الذي شنته حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

وعلاوة على ذلك، لا يمكن لأي اتهامات أن تشكل أساسا لحظر عمل الأونروا، حيث أن الوكالة لم تنشئها إسرائيل وإنما أنشئت بقرار اتخذه المجتمع الدولي بأسره في عام 1949 (قرار الجمعية العامة 302 (د-4)).

لقد أكدنا مرارا وتكرارا أن القوانين الإسرائيلية لا تنتهك فقط قواعد القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة واتفاقية جنيف الرابعة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، بل تتعارض أيضا مع شروط انضمام إسرائيل إلى الأمم المتحدة في عام 1949، والتي تشمل الامتثال لقرارين رئيسيين للجمعية العامة وتنفيذهما – وهما القرار 181 (د-2) بشأن خطة تقسيم فلسطين والقرار 194 (د-3) بشأن اللاجئين الفلسطينيين. وعلاوة على ذلك، فإن حظر إسرائيل لأنشطة الوكالة وإلغاء امتيازات وحصانات الأونروا يتعارض مع مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة. وهما يشكلان انتهاكاً صارخاً من جانب القدس الغربية لالتزاماتها القانونية الدولية، بما في ذلك الالتزامات المنبثقة عن اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها. ولا يحق لأي دولة أن تحرم انفرادياً كيانات الأمم المتحدة وموظفيها من امتيازاتهم وحصاناتهم. فهذا النهج يفرغ مفهوم الامتيازات والحصانات من معناه، وهو المفهوم الذي من المفترض أن يضمن قدرة الموظفين المدنيين الدوليين على أداء واجباتهم دون عوائق.

وفي ضوء ذلك، ينبغي للأمين العام أن يتخذ موقفاً أكثر حسماً، نظراً لوضوح الانتهاك الصارخ لاتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها في هذه الحالة. إن التأخير في البدء بإجراء لتسوية المنازعات لا يؤدي إلا إلى تشجيع إسرائيل على ارتكاب المزيد من الانتهاكات، وهو ما يؤكد إفلاتها التام من العقاب. ونرى أن من الضروري أن تنظر محكمة العدل الدولية في ملف الأونروا كجزء من طلب رأي استشاري ثالث بشأن التزامات إسرائيل فيما يتعلق بالوجود الدبلوماسي ووجود الأمم المتحدة في الأرض الفلسطينية المحتلة. بالإضافة إلى ذلك، قضت الفتوى الثانية لمحكمة العدل الدولية، المؤرخة 19 تموز/يوليه 2024، بشأن الآثار القانونية الناشئة عن سياسات إسرائيل وممارساتها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية (انظر A/78/968)، بأنه "لا حقّ لإسرائيل في السيادة على أي جزء من الأرض الفلسطينية المحتلة ولا في ممارسة سلطات سيادية عليها". وينطبق الأمر نفسه على الحظر الذي تفرضه إسرائيل على أنشطة الأونروا.

وبالإضافة إلى المأساة التي تتكشف أمام أعيننا، تواجه الوكالة تهديداً حقيقياً بالقضاء على وجودها المادي. وخلال الـ 15 شهراً من النزاع، قُتل 273 من موظفي الأونروا – وهو أعلى رقم للخسائر بين موظفي الأمم المتحدة في تاريخها بأكمله. ودُمرت أكثر من 200 منشأة تابعة للأونروا، واحتُجِز العشرات من موظفي الأونروا تعسفاً، وهناك تقارير تفيد بتعرضهم للتعذيب. إننا ندين جميع أعمال العنف ضد موظفي الأمم المتحدة. وتروعنا محاولات استخدام القوة لعرقلة عمل الوكالة في قطاع غزة والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية.

وما كانت إسرائيل لتجرؤ على تحدي المجتمع الدولي وانتهاك القانون الدولي بهذه الوقاحة لولا الدعم العسكري والاقتصادي المطلق وغير المشروط من الولايات المتحدة. وطوال الأشهر الـ 15 من التصعيد في النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، زودت واشنطن إسرائيل بالأسلحة التي استُخدمت في قتل المدنيين الفلسطينيين ومنعت مجلس الأمن من اتخاذ أي قرار من شأنه أن يعطل تنفيذ إسرائيل لمخططاتها في غزة.

وتعرقل الولايات المتحدة أيضاً أي محاولات لصياغة تدابير جماعية في مجلس الأمن للدفاع عن الأونروا. لذلك، لن يكون من المبالغة القول إن اللوم على ما يحدث بشأن الوكالة يقع مباشرة على عاتق الولايات المتحدة أيضاً. وهذا بالضبط ما سمعناه اليوم من ممثلة الولايات المتحدة – لقد كان ذلك واضحاً تماماً. فوفقاً للولايات المتحدة، يبدو أن لإسرائيل الحق في إغلاق مكتب الأونروا في القدس. كيف يتفق ذلك مع القانون الدولي؟ الجواب هو أنه لا يتفق معه. إنه مثال واضح على ما يسمى "النظام الدولي القائم على القواعد" الذي تعتبره الولايات المتحدة بديلاً عن القانون الدولي. وندعو زملاءنا في واشنطن إلى العودة إلى رشدهم وممارسة الضغط اللازم على القدس الغربية لتجنيب المدنيين الفلسطينيين المزيد من المعاناة.

ومن جانبنا، نؤكد من جديد استعدادنا للمشاركة في وضع أي مبادرات للأمم المتحدة، بما في ذلك داخل مجلس الأمن، تهدف إلى الحفاظ على وجود الأونروا في الأرض الفلسطينية المحتلة وضمان سلامة موظفيها. ونؤيد النداءات التي وجهها الأمين العام والمفوض العام للأونروا إلى إسرائيل، ونطالب إسرائيل بالوفاء بالتزاماتها القانونية الدولية وإلغاء التشريع المذكور. ومن المهم أن نأخذ بعين الاعتبار أن تطبيق قوانين حظر أنشطة الأونروا سيوجه ضربة قوية لاحتمالات وقف إطلاق النار، الهش أصلاً والذي لدينا جميعاً مصلحة فيه.

في الختام، نود أن نعرب عن دعم روسيا والمجتمع المدني الروسي الثابت للأونروا. فمنذ وقت ليس ببعيد، قام صندوق عام دولي – وهو مؤسسة السلام الروسية – بترشيح الأونروا لجائزة نوبل للسلام لعام 2025. ونعتقد أن هذه خطوة جاءت في الوقت المناسب وتستحق دعماً دولياً واسعاً نظراً لدور الأونروا الذي لا بديل عنه في غزة وموقفها المبدئي الذي دفع 273 من موظفي الأونروا حياتهم ثمناً له أثناء تأدية مهامهم.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) والأمين العام للمجلس النرويجي للاجئين على إحاطتيهما.

وأود أن أعيد التأكيد على دعم فرنسا الكامل للأونروا ومفوضها العام. منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023 ووقوع الهجمات الإرهابية التي نفذتها حماس، كانت الأونروا في الخطوط الأمامية في تقديم الإغاثة للسكان المدنيين في القطاع، وقد لقي 272 من موظفي الأونروا حتفهم أثناء تأدية واجبهم خلال تلك الفترة.

ومنذ 29 تشرين الأول/أكتوبر 2024، أعربت فرنسا عن أسفها لاعتماد البرلمان الإسرائيلي قانونين يستهدفان الأونروا (انظر S/PV.9763). ومن شأن تنفيذهما أن يحرم مئات الآلاف من المدنيين من المأوى الأساسي والرعاية الصحية والتعليم والمعونة الغذائية في غزة والأرض الفلسطينية المحتلة. وندعو السلطات الإسرائيلية إلى احترام التزاماتها تجاه وكالة الأمم المتحدة وموظفيها الدوليين والمحليين.

لا يوجد بديل موثوق عن الأونروا. وتؤدي الوكالة دوراً إنسانياً أساسياً، ولكنها تقدم أيضاً خدمات عامة، وهي تقوم بذلك بثلث تكلفة وكالات الأمم المتحدة الأخرى. لذلك فإن الأونروا جزء من الحل في غزة وبقية الأراضي المحتلة. وتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار جارٍ. لذلك يجب تقديم المعونة على نطاق واسع، ويجب أن تبدأ أعمال إعادة الإعمار دون تأخير، ويجب السماح لأطفال غزة بالعودة إلى مدارسهم التي

تديرها الأونروا. ويجب أن يتمتع جميع الفلسطينيين أيضاً بإمكانية الوصول إلى البنية التحتية الصحية التي تديرها الوكالة. وبالتالي فإن الأونروا تؤدي دوراً أساسياً في تحقيق الاستقرار لا في قطاع غزة وحسب، بل أيضاً في القدس والضفة الغربية وفي البلدان المضيفة. لذلك فمن مصلحة إسرائيل، وعلى الأخص مصلحة أمنها، أن تكون الأونروا قادرة على العمل دون عوائق.

وستظل فرنسا شريكة للأونروا في عام 2025، كما كانت منذ تأسيسها بقرار سيادي اتخذته الجمعية العامة في عام 1949. وفي المؤتمر الإنساني الذي عقد في 2 كانون الأول/ديسمبر 2024، أعلنت فرنسا عن مساهمة جديدة بقيمة 50 مليون يورو لسكان غزة في عام 2025، ومنها 20 مليون يورو للأونروا. وستواصل فرنسا أيضاً ضمان تنفيذ الإصلاحات اللازمة لكفالة تنفيذ الإجراءات المتعلقة بحياد الوكالة، ولا سيما التوصيات الواردة في تقرير كولونا.

وإذا كانت الأونروا لا تزال موجودة بعد مرور 75 عاماً على إنشائها، فذلك لأن المجتمع الدولي لم يتمكن بعد من حل القضية الفلسطينية. ومن الضروري إطلاق عملية لا رجعة فيها من أجل التنفيذ الفعال لحل الدولتين. ويجب أن يكون قطاع غزة جزءاً من دولة فلسطينية مستقبلية. ويجب الحيلولة دون استعادة حماس موطئ قدم في القطاع، لذلك يجب أن نهيئ لعودة السلطة الفلسطينية المسؤولة عن إدارة الإقليم. ومن أجل إحراز تقدم نحو حل الدولتين، ستشترك فرنسا والمملكة العربية السعودية في رئاسة مؤتمر دولي في نيويورك في شهر حزيران/يونيه. وندعو الإسرائيليين والفلسطينيين إلى سلوك المسار الوحيد الذي سيضمن لهم مستقبلاً من السلام والأمن.

السيد جورج (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الجزائر على طلبها عقد هذه الجلسة، بدعم من الصومال، مع التركيز على عمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). كما أشكر السيد فيليب لازاريني، المفوض العام للوكالة، والسيد يان إيغلاند، الأمين العام للمجلس النرويجي للاجئين، على إحاطتيهما الشاملتين والرصينتين.

وتنوه سيراليون بالالتزام الاستثنائي الذي أبدته الأونروا في تقديم الدعم الحاسم والمنقذ للحياة للشعب الفلسطيني، وتحديداً في الأشهر الـ 15 الماضية، ونشيد بالموظفين الـ 269 الذين أزهقت أرواحهم منذ بدء النزاع في قطاع غزة. ونعرب عن خالص تعازينا لعائلات الضحايا ونتضامن مع المتضررين.

لا تزال الأونروا، منذ إنشائها بموجب قرار الجمعية العامة 302 (د-4) لعام 1949، بمثابة منارة أمل للاجئين الفلسطينيين الذين يواصلون تحمل معاناة لا توصف في الأرض المحتلة وحتى في الخارج. وبرامج الوكالة المباشرة للإغاثة والأشغال – التي توفر التعليم والرعاية الصحية الأولية والخدمات الاجتماعية لملايين الفلسطينيين في الأردن ولبنان وسورية وقطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية – شهادة على التزامها الطويل الأمد برفاه اللاجئين الفلسطينيين وتنميتهم البشرية. وعلى الرغم من التحديات التي واجهتها الأونروا خلال الأشهر الـ 15 الماضية بسبب الأعمال العدائية التي طال أمدها والضربات المباشرة على منشآتها وملاجئها ومرافقها وانعدام الأمن للعاملين فيها، فإن قدرتها على الصمود في مواصلة تقديم

المساعدات الإنسانية الكافية والخدمات المباشرة على نطاق واسع للمدنيين في قطاع غزة ومناطق عملياتها الأخرى ملحوظة.

ولذلك، نلاحظ بقلق أن التطورات الأخيرة المتعلقة بتشويه سمعة الأونروا، فضلا عن القانونين اللذين سنهما الكنيست الإسرائيلي فيما يتعلق بعمل الأونروا في الأرض الفلسطينية المحتلة، لن تؤدي إلا إلى تفاقم الأوضاع المعيشية الكارثية أصلاً لملايين الفلسطينيين وإلى تقويض الجهود الإنسانية الدولية. وبينما نرحب باتفاق وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحماس ونراقب تنفيذه باهتمام، فإننا نشعر بالقلق إزاء زيادة معاناة الشعب الفلسطيني والتعطيل المحتمل لعمليات الأمم المتحدة الإنسانية إذا ما ترتب على هذين القانونيين تقييد عمليات الأونروا، وهي العمود الفقري للاستجابة الإنسانية في قطاع غزة، أو إجبارها على وقفها في الأرض الفلسطينية المحتلة. وفي هذا الصدد، تود سيراليون إبداء الملاحظات التالية:

أولا، ننوه بالدور الحيوي الذي تقوم به الأونروا باعتبارها الدعامة الأساسية لخدمات الاستجابة الإنسانية للاجئي فلسطين. ونؤكد أنه لا يمكن الاستعاضة عنها بأي وكالة أو كيان آخر، حيث أنها تقوم بأعمال منقذة للحياة لا حدود لها من أجل الفلسطينيين في قطاع غزة وفي جميع أنحاء المنطقة الأوسع. وكما ذكر الأمين العام في رده على الجمعية العامة بشأن تنفيذ قرار الجمعية دإط–10/26، فإن الأونروا تقدم خدمات لملايين الفلسطينيين لا يمكن تعويضها – بدءا بالحماية والتعليم وانتهاء بالرعاية الصحية – فضلاً عن الدعم في المسائل اللوجستية والبنية التحتية الأساسية لمنظومة العمل الإنساني بأكملها. ومن دون الأونروا، فإن الاستجابة الإنسانية ستواجه خطر الانهيار، مما سيزيد من تفاقم الوضع الكارثي أصلاً الذي يعيشه المدنيون في غزة. فعلى مر السنين، طورت الوكالة هياكل وأنظمة دينامية تدعم الاحتياجات الفريدة للسكان الضعفاء الكثر والمنتشرين الذين تخدمهم في الأرض الفلسطينية المحتلة وفي العديد من البلدان الأخرى. وبينما يعود عشرات الآلاف من الفلسطينيين النازحين إلى ديارهم في شمال غزة لإعادة بناء حياتهم واستئنافها، فإننا ندرك دور الأونروا في خطة إعادة الإعمار والتعافي في غزة، بما في ذلك توفير التعليم لـ 000 650 طفل والاستشارات الطبية الـ 000 17 التي تقدَّم يومياً من خلال خدماتها للرعاية الصحية الأولية.

ثانيا، نلاحظ بقلق بالغ الرسالة الموجهة من الأمين العام في رسالتين متطابقتين إلى رئيسي الجمعية العامة ومجلس الأمن (S/2025/18)، والتي يلفت فيها انتباههما إلى القانونين اللذين سنهما الكنيست الإسرائيلي في 28 تشرين الأول/أكتوبر 2024، ويحدد كذلك دور الأونروا في الأرض الفلسطينية المحتلة، على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة 302 (د–4) لعام 1949. وقد أثبتت رسالتا الأمين العام ومختلف الإحاطات بشأن هذا الموضوع أن تنفيذ هذين القانونين يتعارض مع قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة وأحكام محكمة العدل الدولية وأنه سيترتب عليه عواقب إنسانية خطيرة على المدنيين الفلسطينيين. ولذلك، فإننا ندعو إسرائيل إلى إعادة النظر في قرارها تنفيذ هذين القانونين.

ثالثا، نرحب بقرار الجمعية العامة 79/232 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2024، الذي يلتمس توضيحات قانونية من محكمة العدل الدولية من خلال فتوى بشأن التزامات إسرائيل فيما يتعلق بوجود وأنشطة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى والدول الثالثة في الأرض الفلسطينية المحتلة وفيما يتعلق

بها. وفي حين ننتظر قرار المحكمة، نرى أيضاً أنه قد تكون هناك تبعات للتنفيذ الكامل لهذين القانونين على إسرائيل بموجب القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك أحكام اتفاقية جنيف الرابعة.

وبالإضافة إلى ذلك، ننوه بالجهود التي تبذلها الأونروا، من خلال خطة عملها الرفيعة المستوى، من أجل تنفيذ التوصيات الخمسين المحددة والمتسلسلة والمرتبطة بإطار زمني الواردة في تقرير كولونا عن الاستعراض المستقل للآليات والإجراءات التي تكفل تقيُّد الأونروا بمبدأ الحياد في العمل الإنساني. كما ندعو الوكالة إلى مواصلة تنفيذ هذه الإجراءات بما يتماشى مع مبادئ القانون الدولي. ولا يزال بناء الثقة في القدرة التنظيمية للأونروا، لا سيما فيما يتعلق بمبدأ الحياد في جميع عملياتها، يشكل أولوية بالنسبة للأمم المتحدة والمجلس في هذا الوقت المحوري. وفي هذا الصدد، فإننا نؤيد بشكل كامل تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير في الإطار الزمني المقرر لها، وخصوصا تلك المتعلقة بالاتصالات المتكررة والفعالة مع البلدان المانحة بشأن عمليات الأونروا وإدارتها المالية، بسبل منها عقد اجتماعات رسمية مع الأمم المتحدة.

وتناشد سيراليون تقديم الدعم الكافي والقابل للتنبؤ والمستدام لقدرات الأونروا التشغيلية والمالية ولخدماتها إلى أن يتم التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم لمحنة اللاجئين الفلسطينيين. ونلاحظ بقلق التقارير الإعلامية التي تفيد بوجود رسالة من إسرائيل تبلغ الأمين العام بأن الأونروا مطالبة بوقف عملياتها في القدس وإخلاء جميع المباني التي تعمل فيها في المدينة في موعد أقصاه 30 كانون الثاني/يناير.

وبينما يدعم المجلس الجهود الرامية إلى ضمان أن يتحول وقف الأعمال العدائية الجاري إلى وقف دائم لإطلاق النار بشكل سلمي بما يتيح استئناف الحوار السياسي، فإنه يتوجب علينا السعي لإيجاد حل عاجل لهذا المأزق المؤسف بحيث تعيد إسرائيل النظر في تطبيق هذين القانونين ولا يتم الاستيلاء على مقر الأونروا في القدس الشرقية بل يُحتفظ به كنقطة تنسيق مركزية متكاملة للدعم الإنساني وجهود إعادة الإعمار للشعب الفلسطيني. ويجب أن نعمل بسرعة من أجل التوصل إلى حل يوفر ضمانات واضحة بأن الأونروا لديها آليات وإجراءات حياد فعالة تمكنها من تقديم خدماتها الأساسية لملايين الفلسطينيين، مع الالتزام الصارم بالإطار القوي لحياد الأونروا الذي وُضِع في عام 2017 والذي استُكمِل منذ ذلك الحين نتيجة لتقرير كولونا.

ولا تزال سيراليون ملتزمة بجميع الجهود الرامية إلى تحقيق سلام دائم مسترشدة بمبادئ حل الدولتين، حيث تعيش إسرائيل وفلسطين جنباً إلى جنب في سلام وأمن واستقرار وكرامة.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المفوض العام لازاريني والأمين العام إيغلاند ممثل المجلس النرويجي للاجئين على موافاتنا بمعلومات اليوم.

كما أتقدم بتعازينا، مرة أخرى، لجميع موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني الذين قُتلوا في هذا الصراع، بمن فيهم 273 من أعضاء طواقم فيليب.

بعد 15 شهراً من الصراع، نقف الآن في لحظة أمل نادرة للفلسطينيين والإسرائيليين. وبفضل الجهود الدؤوبة التي بذلتها الولايات المتحدة وقطر ومصر، توصلنا إلى اتفاق لوقف إطلاق النار أدى إلى لم شمل سبعة رهائن مع عائلاتهم وإنهاء العنف في غزة الذي أودى بحياة الكثير من الفلسطينيين. ولا يمكننا، بل

يجب علينا ألا ننسى المعاناة التي أوصلتنا إلى هذه اللحظة: أرواح أُزهقت بوحشية على يد حماس؛ والرجال والنساء والأطفال الذين اختطفوا من عائلاتهم – ولا يزال العديد منهم محتجزين بينما يعاني أحباؤهم من الألم. كما شهد الصراع أيضاً مقتل أكثر من 000 47 فلسطيني. يُعتقد أن ما لا يقل عن 000 35 طفل فقدوا أحد الوالدين أو كليهما، ويُقدّر أن 20 في المائة من السكان قد أصيبوا بإعاقات مدى الحياة. إن مستويات الدمار في غزة لا توصف. ولا بد أن نكسر حلقة العنف على وجه السرعة. وأريد أن أسلط الضوء على الإجراءات الرئيسية لدعم ذلك.

من الأهمية بمكان أن نرى الآن إطلاق سراح جميع الرهائن المتبقين ووقف إطلاق النار بشكل مستدام للسماح لنا بالانتقال من المرحلة الأولى من الاتفاق إلى مراحل أخرى. عندئذ فقط سنحقق السلام المستدام. ونرحب بالتقارير التي تفيد بحدوث زيادة في المساعدات الإنسانية إلى غزة. ويجب أن يستمر ذلك وأن يُستكمل بإمدادات السلع التجارية التي تشتد الحاجة إليها. ولدعم هذا الجهد، أعلن وزير التنمية في بلدي اليوم عن تمويل إضافي بقيمة 21 مليون دولار لضمان وصول الرعاية الصحية والغذاء والمأوى إلى عشرات الآلاف من المدنيين ودعم البنية التحتية الحيوية في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة.

لكن تنفيذ تشريع الكنيست بشأن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) قد يقوض تلك الاستجابة الإنسانية ويهدد المكاسب الهشة التي تحققت بشق الأنفس من خلال اتفاق وقف إطلاق النار. كما يجب حماية العمل الحيوي الذي تقوم به الأونروا في ضمان حصول الفلسطينيين على التعليم والرعاية الصحية في غزة، وكذلك في الضفة الغربية والقدس الشرقية. وتمثل هذه الخدمات أهم حقوق الإنسان الأساسية.

ولهذا السبب، فإن المملكة المتحدة تحث إسرائيل مرة أخرى على ضمان أن تتمكن الأونروا من مواصلة عملياتها المنقذة للحياة وتوفير الخدمات الأساسية في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة. وندعو إسرائيل إلى العمل بشكل عاجل مع الشركاء الدوليين، بما في ذلك الأمم المتحدة، حتى لا يكون هناك أي تعطيل لهذا العمل الحيوي. ومن واجب إسرائيل بموجب القانون الدولي بأن تسهل تقديم المساعدات الإنسانية بجميع الوسائل المتاحة لها. ونحن على استعداد للعمل جنباً إلى جنب مع إسرائيل والأمم المتحدة وشركائنا من أجل تقديم المساعدة.

كما ندعو الأونروا إلى مواصلة الوفاء بالتزامها بالحيادية. ويظل تنفيذ الإصلاحات الرامية إلى تعزيز حياديتها أمراً بالغ الأهمية. ونرحب بالتزام الأونروا بالتحقيق الكامل في أي ادعاءات ضد موظفيها ومواصلة تنفيذ توصيات تقرير كولونا. وخصصنا أكثر من 1,2 مليون دولار من تمويلنا للأونروا لدعم تنفيذ هذه المشاريع.

وستقوم المملكة المتحدة بدورها الكامل في الأيام والأسابيع القادمة لاغتنام فرصة وقف إطلاق النار من أجل مستقبل أفضل وضمان أن يؤدي إلى مسار موثوق نحو حل الدولتين، حيث يمكن للإسرائيليين والفلسطينيين العيش جنباً إلى جنب في سلام.

السيدة لاسن (الدانمرك) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أيضا أن أشكر المفوض العام لازاريني والأمين العام إيغلاند على إحاطتيهما الهامتين والواقعيتين. وأود، من خلال مقدمي الإحاطات لدينا، أن أعرب عن امتناننا لعناصر المجتمع الإنساني بأسره، الذين يعملون بإيثار للتخفيف من حدة الوضع في غزة، وأن نعرب عن تعازينا وأسفنا لمقتل العديد من العاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة.

ولا يفصلنا سوى يومين عن بدء نفاذ القانون الإسرائيلي بشأن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وكما سمعنا اليوم، فإن دور الأونروا يتجاوز بكثير الدور الإنساني الحاسم الذي تقوم به حالياً في غزة. فعلى مدار الـ 75 عاماً الماضية، قدمت الأونروا للاجئين الفلسطينيين خدمات أساسية شبيهة بالخدمات الحكومية، مثل التعليم والرعاية الصحية الأولية، والتي ساعدت أجيالاً من اللاجئين الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، وكذلك في المنطقة ككل.

ومنذ الهجوم الإرهابي الوحشي الذي شنته حماس على إسرائيل والنزاع في غزة الذي أعقبه، كانت الأونروا شريان الحياة للمدنيين في غزة. وفي ظل ظروف بالغة الصعوبة، حافظت الوكالة على حياة الفلسطينيين من خلال تقديم الغذاء للسكان الذين كانوا على حافة المجاعة، والمأوى لـ 000 400 الأشخاص الذين نزحوا مراراً وتكراراً، والرعاية الصحية الأولية لـ 1,6 مليون شخص والمياه لـ 000 600 شخص. وتؤدي الأونروا دوراً حاسماً في عملية المساعدات الإنسانية بأكملها في غزة. وتعتمد عليها المنظمات الإنسانية الأخرى ووكالات الأمم المتحدة في البنية التحتية والموظفين والخدمات المشتركة والدعم في المراحل الحاسمة. وبدون الأونروا، فإن المدنيين في غزة قد يفقدون شبكة أمان حيوية، كما أن اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، يواجهون خطر فقدان إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية – وهي خدمات أساسية تتمتع الأونروا بتفويض فريد من الجمعية العامة لتقديمها للاجئين الفلسطينيين إلى أن يتحقق حل الدولتين. ونشير إلى أن الأمين العام أكد في رسالته المؤرخة 8 كانون الثاني/يناير على أن

”من هذا المنطلق أقول بأنه لا يوجد في الوقت الحالي بديل واقعي للأونروا يمكن أن يوفر بالشكل الملائم الخدمات والمساعدات التي يحتاجها اللاجئون الفلسطينيون في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية“ (S/2025/18، ص.3).

كل هذا يحدث في سياق وقف إطلاق النار الأخير في غزة. ونرحب بوقف إطلاق النار الذي طال انتظاره، والذي يجب أن يسمح بتسريع إيصال المساعدات والرعاية الطبية المناسبة والمأوى في حالات الطوارئ، واستئناف الخدمات الأساسية وإزالة الذخائر غير المنفجرة والأنقاض التي لم تنفجر. وفي هذا الوقت الحرج، هناك حاجة إلى الأونروا أكثر من أي وقت مضى وهي مجهزة وعلى استعداد للقيام بواجبها. وبصفتها السلطة القائمة بالاحتلال، يقع على إسرائيل التزام واضح بموجب القانون الإنساني الدولي بضمان حصول الفلسطينيين على الخدمات الأساسية وضمان حماية السكان المدنيين.

وفيما يتعلق بالادعاءات حول تورط موظفي الأونروا في الهجوم المروع الذي قامت به حماس في 7 تشرين الأول 2023، فإننا نرحب بالرد السريع والمتابعة السريعة من قبل الأمين العام والمفوض العام لازاريني. ونرحب بالخطوات الهامة التي اتخذتها الأونروا لتنفيذ الإصلاحات الداخلية لضمان الحيادية والتحديث الأخير بشأن تنفيذ توصيات كولونا في هذا الصدد. ونواصل متابعة التنفيذ عن كثب ونحث الأونروا على توخي أقصى درجات الحذر في عملياتها.

وفي الختام، بعد 15 شهراً من الحرب المدمرة، منح وقف إطلاق النار الأخير الأمل أخيراً – الأمل في أن يتمكن مئات الآلاف من المدنيين في غزة من الحصول على المساعدة التي يحتاجون إليها. ولذلك فإنه من المؤسف أنه في هذه اللحظة الحرجة التي يستطيع فيها المجتمع الدولي زيادة دعمه على نطاق واسع، فإن قوانين الكنيست بشأن الأونروا بدأت في هذه اللحظة الحرجة. لقد حان الوقت الآن للالتزام بسلام دائم وبالحل القائم على وجود دولتين حيث يمكن للفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء العيش في تعايش سلمي. فبدون الأونروا، يواجه ملايين الفلسطينيين خطر فقدان إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية. وبدون الأونروا، قد تتزعزع الحالة في المنطقة أكثر فأكثر، مما يعرض للخطر جميع احتمالات حل الدولتين.

السيد أكرم (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): تتقدم باكستان بالشكر للجزائر على عقد هذه الجلسة في وقتها المناسب لمعالجة الحالة الصعبة التي تواجه وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). كما نشكر المفوض العام فيليب لازاريني والأمين العام يان إيغلاند على إحاطتيهما الشاملتين والرصينتين، اللتين تؤكدان الحاجة الملحة لتحرك دولي لتقديم المساعدات الإنسانية وحماية مهمة الأونروا الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وخاصة في غزة. نتقدم بالشكر لجميع الوكالات الإنسانية العاملة في غزة لمواجهة الكارثة التي يعيشها الشعب الفلسطيني. وعلى وجه الخصوص، يعتبر دور الأونروا بالغ الأهمية.

بعد 15 شهراً من الموت والدمار غير المسبوق الذي ألحقته إسرائيل بغزة، يمثل اتفاق وقف إطلاق النار المُعلن بين حماس وإسرائيل في 15 كانون الثاني/يناير بارقة أمل. ترحب باكستان بالاتفاق وتقدر بشدة جهود الوساطة التي تبذلها مصر وقطر والولايات المتحدة الأمريكية. نأمل أن يتم تنفيذ جميع مراحل اتفاق وقف إطلاق النار بشكل كامل، وأن يصبح وقف إطلاق النار دائماً، إلى جانب انسحاب كامل للقوات الإسرائيلية من غزة، وتقديم المساعدات الإنسانية الكاملة والسريعة وغير المعرقلة للسكان المتضررين والنازحين في غزة. لقد أحطنا علماً بالتهديدات الإسرائيلية باحتمال استئناف الهجمات. كما نشعر بالقلق لحقيقة عدم اتخاذ مجلس الأمن أي إجراء حتى الآن لوقف العنف الذي تمارسه إسرائيل ومستوطنوها ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية.

وفي إطار سعينا للحفاظ على السلام في غزة والضفة الغربية، ينبغي لنا مساعدة الفلسطينيين في وضع خطة شاملة لتقديم المساعدات الإنسانية الكافية وإعادة إعمار غزة، كما هو متوخى في القرار 2735 (2024)، وحشد الموارد الدولية الكافية لتنفيذها. ولا يزال دور الأونروا بالغ الأهمية لتنفيذ وقف إطلاق النار وتقديم المساعدات الإنسانية الكافية وإعادة إعمار غزة. على مدار أكثر من سبعة عقود، كانت الأونروا منارة أمل لملايين اللاجئين الفلسطينيين في جميع أنحاء المنطقة. فالسماح بتفكيكها من شأنه أن يقوض اتفاق

وقف إطلاق النار ويعرقل أي فرصة لتعافي غزة وانتقالها السياسي. بفضل شبكتها الواسعة من المدارس والمرافق الصحية والخدمات الإنسانية، تبقى الأونروا فريدة لا بديل عنها في قدرتها على تقديم المساعدات المنقذة للحياة، واستئناف التعليم لمئات الآلاف من الأطفال، ومواصلة تقديم الرعاية الصحية للملايين. كما أنها ستكون حاسمة الأهمية في مرحلة إعادة إعمار غزة.

واصلت الأونروا وموظفوها البواسل عملهم داخل الأرض الفلسطينية المحتلة، وخاصة في غزة، في مواجهة الهجمات التي تستهدفهم والتي راح ضحيتها 370 موظفا. ويتعرض بقاء الأونروا واستمرارها للتهديد اليوم بسبب تنفيذ – كما أُبلغت في غضون الـ 48 ساعة القادمة – تشريع اعتمده الكنيست الإسرائيلي في 28 تشرين الأول/أكتوبر 2024. إن التشريع الذي يحظر أنشطة الأونروا ينتهك ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وفتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في 19 تموز/يوليه 2024 (انظر A/78/968). لا يحق لإسرائيل، بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال، إغلاق أي منشأة من منشآت الأمم المتحدة، ولا سيما مكتب الأونروا في القدس الشرقية، أو أي منشأة دولية أخرى تابعة للأمم المتحدة تقام في الأرض الفلسطينية المحتلة بموجب تفويض من الأمم المتحدة.

إن إسرائيل تتحدى بأفعالها المستمرة المجتمع الدولي، وهو ما أكدته قرارات الجمعية العامة التي جددت تفويض الأونروا. لم يتم إثبات ادعاءات إسرائيل ضد الأونروا. يجب أن يكون ذلك واضحاً. فتقرير كولونا لا يثبت تلك الادعاءات. ومع ذلك، ينبغي دحض أي شكوك من خلال تحقيق كامل تجريه الأمم المتحدة. من خلال استهداف الأونروا، تسعى إسرائيل ليس فقط إلى تفكيك الهياكل الضرورية لتقديم المساعدات الإنسانية للشعب الفلسطيني، بل أيضاً إلى تقويض هوية الشعب الفلسطيني والحقوق التي يمتلكها وتقوض تطلعاته نحو العدالة والسلام. وكما لاحظ المفوض العام لازاريني بحق في جلستنا السابقة، فإن السماح بعرقلة عمل وكالة مفوضة من الأمم المتحدة من خلال تشريع وطني سيجعل "من شأنه أن يجعل من القانون الدولي ونظامنا متعدد الأطراف مثاراً للسخرية". وقد أكد الأمين العام في رسالته المؤرخة 9 كانون الأول/ديسمبر 2024 (S/2024/892) أن إسرائيل ملزمة، بصفتها دولة عضواً، بموجب المادة 2، الفقرة 5، من الميثاق بمساعدة الأونروا في عملها. ويؤكد قرار الجمعية العامة 232/97 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2024 هذا الالتزام ويدين أي إجراءات إسرائيلية تعرقل عمليات الأمم المتحدة والأونروا.

وباكستان يساورها قلق عميق إزاء هذه الأعمال وتتضامن بحزم مع الشعب الفلسطيني. ونؤكد مجدداً دعمنا الثابت لمهمة الأونروا، المتجذرة في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 194 (د-3) لعام 1949، الذي يكلف الوكالة بتنفيذ أعمال الإغاثة المباشرة للفلسطينيين ريثما يتم التوصل إلى حل عادل لمحنتهم، وفقاً لقرار الجمعية العامة 194 (د-3).

وأخيراً، يجب علينا المضي قدماً في عملية سياسية شاملة لتحقيق حل الدولتين. ويظل هذا الإطار الأكثر تبشيرا وإنصافا وقابلية للتنفيذ لتحقيق سلام مستدام بين إسرائيل والفلسطينيين والعالمين العربي والإسلامي. وستعمل باكستان على تعزيز هذا الحل بصفتها دولة عضواً في التحالف العالمي لتنفيذ حل الدولتين. يجب علينا مقاومة الخطوات التي تهدف إلى القضاء على حق الفلسطينيين في تقرير المصير وإقامة الدولة. علينا بدلاً من ذلك اتخاذ خطوات تجعل من حل الدولتين أمراً لا مفر منه، وذلك من خلال

الاعتراف العالمي بدولة فلسطين وتسريع قبولها عضواً كاملاً في الأمم المتحدة. في هذا السياق، نرحب بما اتخذته الجمعية العامة في قرارها 81/79 بعقد مؤتمر دولي رفيع المستوى في حزيران/يونيه، تستضيفه فرنسا والمملكة العربية السعودية، حيث نأمل أن نتفق على مسار لا رجعة فيه لتحقيق حل الدولتين بما يتوافق مع قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي.

السيد فو كونغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أرحب بمبادرة الرئاسة الجزائرية بعقد هذه الجلسة وأشكر المفوض العام لازاريني والسيد إيغلاند على إحاطتيهما.

تكرر الصين دعمها القوي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وقلقها البالغ إزاء التحديات التي تواجهها الوكالة في الآونة الأخيرة نتيجة ظروف من صنع الإنسان. إننا ندعو إسرائيل إلى التوقف عن تقييد وشل الوكالة وندعوها إلى عدم المضي قدما في تنفيذ التشريعات المتعلقة بالأونروا. ونناشد المجتمع الدولي أن يواصل دعمه لتنفيذ الوكالة لولايتها، ودعمه للأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص دعمه لما تحتاج إليه الوكالة من إجراءات عاجلة من جانب مجلس الأمن.

وأود أن أوضح النقاط التالية.

أولا، إن تقديم الدعم إلى الأونروا أمر حيوي لإعلاء حرمة سيادة القانون على الصعيد الدولي وسلطة النظام المتعدد الأطراف. تتمتع الأونروا بموجب قرار الجمعية العامة (قرار الجمعية العامة 302 (د-4)) بامتيازات وحصانات، وعلى هذا النحو ينبغي حماية كرامتها وسلامتها وأمنها ومرافقها. إن الطريقة التي تقيد بها إسرائيل الوكالة وتعيق عملها تتنافى مع التزامات إسرائيل بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وتشكل سابقة ضارة ذات عواقب سلبية تنتشر على نطاق واسع.

ثانياً، إن تقديم الدعم للأونروا أمر حيوي لبقاء ملايين الأشخاص في غزة على قيد الحياة. ويوفر وقف إطلاق النار الحالي في غزة فرصة لتخفيف حدة المحنة الإنسانية هناك، كما أن الاتفاق الذي دخل حيز التنفيذ في 19 كانون الثاني/يناير يتضمن التزاما بزيادة كبيرة في المساعدات الإنسانية. إن أكثر من نصف أعمال الإغاثة هذه تقع على عاتق الأونروا التي لا يمكن الاستغناء عن دورها الذي لا غنى عنه ولا بديل له. إن تصعيب الأمور على الأونروا يتعارض مع التزام إسرائيل بتوسيع نطاق إيصال المساعدات الإنسانية. علاوة على ذلك، فإن الأونروا هي الجهة الوحيدة والمنفردة التي تقدم خدمات التعليم في غزة، وغيابها عن معادلة إعادة إعمار غزة بعد انتهاء النزاع أمر لا يمكن تصوره.

ثالثا، إن تقديم الدعم للأونروا هو أمر حيوي لتحقيق الاستقرار الاجتماعي في الضفة الغربية. والأونروا هي جهة هامة في تقديم الخدمات العامة في الضفة الغربية وهي جزء لا يتجزأ من نسيجها الاجتماعي والاقتصادي. وإذا توقفت الأونروا عن العمل كما ينبغي لها، فإن الخدمات العامة مثل التعليم والرعاية الصحية في الضفة الغربية ستتوقف توقفا مفاجئا، وسيفقد العديد من الفلسطينيين سبل عيشهم ودخلهم، مما سيوجه ضربة قوية للاستقرار الاجتماعي في الضفة الغربية.

رابعاً، إن تقديم الدعم للأونروا أمر حيوي لتسوية القضية الفلسطينية سياسياً. لم يكن من المفترض أن تكون الأونروا كيانا دائما، ولكن إلى أن يتحقق تقرير المصير الوطني لفلسطين وإلى أن يصبح حل الدولتين

حقيقة واقعة، تظل الأونروا لا غنى عنها. وأي جهد لتهيئة الظروف التي تمكن الأونروا من إنهاء مهمتها يجب أن يسبقه مناقشة كيفية قيام المجتمع الدولي بتكثيف جهوده لبث روح جديدة في حل الدولتين، واتخاذ موقف ضد أي خطوات أحادية الجانب تقوض هذا الحل، بما في ذلك المحاولات الخطيرة لتغيير التركيبة الديمغرافية في غزة والإقليم في غزة وضم الضفة الغربية.

ونود التأكيد على أن النقاش حول حيادية الأونروا قد انتهى منذ فترة طويلة. إن لدينا تقرير فريق الاستعراض المستقل الذي عينه الأمين العام. ويذكر هذا التقرير بعبارات لا لبس فيها أن حيادية الأونروا تكفلها الكثير من الآليات والإجراءات السليمة. إن أي سوء سلوك من جانب أقلية صغيرة يجب ألا يتم تفسيره على أنه يعكس سلوك الأونروا ككل، كما لا ينبغي أن يستخدم أي إجراء يتخذ تجاه هؤلاء الأفراد للانتقاص من الطبيعة الإنسانية للوكالة بأكملها. ونأمل أن تتمكن الدول التي تشير بأصابع الاتهام إلى الأونروا من تقديم الأدلة ومشاركة تلك الأدلة مع الأونروا.

أخيرا، سيكون من التقصير مني ألا أكرر أن الأمم المتحدة بشكل عام والمجلس بشكل خاص عليهما واجب اتخاذ إجراءات عاجلة لضمان تمكين الأونروا من القيام بما هو منوط بها القيام به، حتى لا يتعرض سكان غزة لموجة أخرى من العقاب الجماعي. إن الصين على استعداد لأن تظل جزءا من الجهود الجماعية الدؤوبة لتخفيف المعاناة الإنسانية واستعادة السلام بين فلسطين وإسرائيل وتحقيق النظام والاستقرار الدائمين في المنطقة ككل.

السيد موسكوسو (بنما) (*تكلم بالإسبانية*): نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة، ونرحب بمشاركة وفود كابو فيردي ومصر وإسبانيا وآيسلندا وإسرائيل والأردن والسنغال ودولة فلسطين ذات مركز المراقب. ونعرب عن امتناننا أيضا للمفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، السيد لازاريني وللسيد يان إيغلاند، الأمين العام للمجلس النرويجي للاجئين، على تقريريهما القيمين عن أوضاع الوكالة في الأرض الفلسطينية المحتلة.

تشيد بنما بموظفي الأونروا والوكالات الإنسانية الأخرى الذين فقدوا أرواحهم أثناء تأدية واجبهم وأولئك الذين يواصلون المخاطرة بسلامتهم من أجل مساعدة أولئك الذين هم في أمس الحاجة للمساعدة. وتشهد تضحياتهم على التزامهم بالمبادئ الأساسية للإنسانية والقانون الدولي الإنساني، الأمر الذي يجعل ولاياتهم في مثل هذه الظروف الصعبة أكثر أهمية بكثير. في الفترة ما بين 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 و 19 كانون الثاني/يناير 2025، دفع السكان المدنيون خلال الـ 440 يوما التي انقضت من تلك الفترة الثمن الأكبر، حيث قُتل أكثر من 000 46 شخص، وجُرح عشرات الآلاف، ونزح الملايين. ولا تزال الحالة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة حرجة، ولا يزال الوصول إلى المساعدات يشكل تحديا في العديد من المناطق.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة للحفاظ على الهدنة، فإننا نلاحظ بقلق كبير أن هناك انحرافات عن وقف إطلاق النار، بما في ذلك عدم التزام حماس وذلك بعدم إطلاق سراح الرهائن على النحو المتفق عليه. وقد كان لهذا الإجراء تأثير مباشر على وصول المساعدات الإنسانية وعلى عودة النازحين. علاوة على

ذلك، يؤدي ذلك إلى تآكل الثقة بين الطرفين، وهي ثقة من الضروري الحفاظ عليها من أجل تنفيذ وقف إطلاق النار الذي طال انتظاره.

وقد أدت الأونروا دورا حاسما في هذا السياق، حيث قدمت المساعدة لأكثر من 1,6 مليون شخص محتاج من خلال توفير المواد الغذائية والرعاية الطبية والدعم النفسي والاجتماعي والتعليم، من بين أمور أخرى. ويجب ضمان وكفالة حماية أفراد الأمم المتحدة ومرافقها في جميع الأوقات. وبالمثل، نعتقد أن من الضروري تعزيز التمويل المستمر والمستدام حتى يتسنى الاستمرار في تقديم المساعدات المنقذة للحياة للاجئين الفلسطينيين.

وتدعم بنما رسالة الوكالات الإنسانية والجهود الدولية لتخفيف حدة الأزمة في الأرض الفلسطينية المحتلة. ونعتقد أن من الضروري ضمان أن تعمل كل من الوكالات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية مع وجود ضمانات بعدم استغلالها أو استغلال العاملين فيها في سياق النزاع. ولهذا السبب، نناشد المجتمع الدولي تعزيز سلامة العاملين في المجال الإنساني من أجل ضمان حمايتهم في جميع الأوقات وتمكين الوكالات الإنسانية من مواصلة الامتثال لولايتها دون عوائق.

السيدة بلوكار دروبيتش (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): نشكر الجزائر على تنظيم هذه المناقشة، ونشكر المفوض العام لازاريني والسيد إيغلاند على إسهاماتهما.

ظلت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) محور مناقشاتنا لعدة أشهر حتى الآن. إن الأونروا، بولايتها الفريدة من نوعها، هي شريان الحياة للاجئين الفلسطينيين وجزء من النسيج الاجتماعي لمناطق عملياتها وتشكل العمود الفقري للاستجابة الإنسانية في غزة. وقد أصبحت عامل استقرار إقليمي وتعبيرا عن التزامنا المشترك بإيجاد حل سياسي للنزاع. وقد تأسست لحماية ومساعدة لاجئي فلسطين إلى أن يتم إيجاد حل عادل ودائم لمحنتهم. ولا تزال الوكالة ضرورية.

لهذه الأسباب، نواصل الدعوة إلى تعزيز الوكالة بسبل من بينها تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير كولونا. ولهذه الأسباب أيضاً، عارضت سلوفينيا هذا التشريع منذ أن كان في المرحلة التحضيرية. وأدانت سلوفينيا اعتماده في تشرين الأول/أكتوبر 2024. إن تنفيذه سيكون له عواقب كارثية. لماذا؟

أولاً، يقوض هذا التشريع تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار. إن غزة هي أزمة إنسانية غير مسبوقة يعاصرها جيلنا، والأونروا تساعد الناس في غزة على البقاء على قيد الحياة. ووجود الأونروا ضروري، باعتبارها العمود الفقري للاستجابة الإنسانية، لتوسيع نطاق إيصال المساعدات الإنسانية، بما في ذلك في الوقت الحالي، مع وجود فرصة حاسمة لذلك يتيحها وقف إطلاق النار.

ثانياً، يقوّض هذا التشريع تعافي غزة ونوعية الحياة في الأرض الفلسطينية المحتلة. لقد خسر شعب غزة الكثير جداً. وبمجرد تحسن الحالة الإنسانية، سيظل دور الوكالة أساسياً لاستمرار تقديم الخدمات شبه الحكومية. وتحتاج الأونروا إلى مواصلة تقديم المساعدة في توفير الفرص للفلسطينيين لبناء حياة أفضل. ويمثل وقف إطلاق النار نقطة انطلاق نحو السلام الدائم، والأونروا أساسية لدعم هذا السلام على المديين القصير والطويل على السواء. ولا غنى عن الأونروا في مسارنا نحو حل الدولتين. ولكنني أريد أن أوضح

أنه كما تنص ولايتها التي حددتها الجمعية العامة، لا يمكن ولا ينبغي لها أن تكون دائمة. وبمجرد التوصل إلى حل سياسي، سيتعين في نهاية المطاف نقل خدماتها إلى الحكومة الفلسطينية.

ثالثاً، لا يقدم هذا التشريع أي بديل. ولا يوجد بديل عن الوكالة سواء من الناحية المعنوية أو من ناحية الممارسة. وفيما يتعلق بالادعاءات بعكس ذلك، من الضروري التأكيد على أن إسرائيل لم تثبت إمكانية إيجاد بديل، وأظهرت بوضوح أنها لا تنوي القيام بذلك. وسنواصل التأكيد على التزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ورسالة الأمين العام المؤرخة 9 كانون الأول/ديسمبر 2024 (S/2024/892) واضحة. وفي حال اضطرت الأونروا إلى وقف أنشطتها في الأرض الفلسطينية المحتلة، فإن إسرائيل ستكون الطرف الذي سيتكفل بتوفير مجموعة الخدمات والمساعدات التي ما فتئت الأونروا تقدمها. ولكننا للأسف لم نسمع مثل هذه التأكيدات من الحكومة الإسرائيلية.

رابعاً، من شأن هذا التشريع أن يقوض الأمم المتحدة ودعم الدول الأعضاء للاجئين الفلسطينيين. ونؤكد قلقنا إزاء أي محاولة لتفكيك إحدى وكالات الأمم المتحدة وإزاء التأثير المحتمل لهذا الإجراء على عمل الأمم المتحدة ككل في الميدان. إن الأونروا وكالة صادر بها تكليف بموجب قرار للجمعية العامة، ويدعمها أكثر من 150 بلداً يريد مساعدة اللاجئين الفلسطينيين ولا يريد أن يهاجم بلداً بعينه. ولا ينبغي للسلطة القائمة بالاحتلال أن تقوض هذه الرغبة من جانب المجتمع الدولي أو أن تتجاهلها، ومن شأن هذا التشريع أن يقلص حتماً الحيز التشغيلي للعمل الإنساني.

خامساً، يمكن أن يؤثر هذا التشريع على الاستقرار الإقليمي. ولد قدمت الأونروا على مدار عقود من عملها نطاقاً لا مثيل له من الخدمات والخبرة وإمكانية الوصول، وهي تتمتع بثقة المستفيدين الذين يتلقون مساعداتها المصممة خصيصاً لهم. وينطبق هذا الأمر على غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وعلى مناطق عملياتها الثلاث الأخرى. وبعد دوامة العنف والتصعيد، يتعين علينا أن نقوم بكل ما في وسعنا لتحقيق الاستقرار في هذا الجزء من العالم، لا تعريضه لمزيد من الخطر. وزيادة ترسيخ معاناة الفلسطينيين لن تقربنا من السلام.

وتتطلع سلوفينيا إلى اليوم الذي تنتفي فيه الحاجة إلى خدمات الأونروا – اليوم الذي يعيش فيه الفلسطينيون في دولتهم الخاصة بهم، والذي يمكن فيه للإسرائيليين والفلسطينيين على السواء العيش معاً بسلام وأمان إلى جانب بعضهم البعض. ولكن حتى يحل ذلك اليوم، تظل التحديات ملحة، ويبقى عمل الأونروا أساسياً. وندعو الحكومة الإسرائيلية مرة أخرى إلى الامتناع عن تنفيذ هذا التشريع، لأنه يجازف بتقويض التقدم المحرز والمستقبل الذي ما زلنا نأمل في بنائه على حد سواء.

السيد عثمان (الصومال) (*تكلم بالإنكليزية*): يود الصومال أن يعرب عن امتنانه للوفد الجزائري لعقد هذه الجلسة ذات الأهمية الحيوية اليوم. ونود أيضاً أن نرحب بالمفوض العام فيليب لازاريني والأمين العام يان إيغلاند وأن نشكرهما على تسليط الضوء على الوضع الحرج الذي يواجهه الشعب الفلسطيني.

تشكل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) منذ أكثر من سبعة عقود شريان حياة لا غنى عنه لملايين اللاجئين الفلسطينيين، حيث تقدم الخدمات الأساسية في

مجالات التعليم والرعاية الصحية والدعم الاجتماعي. ولكن وجودها ذاته يتعرض اليوم لتهديد مباشر بسبب التدابير التشريعية الأخيرة التي أقرها الكنيست الإسرائيلي والتي تهدف إلى تقييد عمليات الأونروا وتقويض قدرتها على تقديم الخدمات الحيوية. ولا يمكن اعتبار ذلك سوى محاولة متعمدة لمفاقمة معاناة السكان الضعفاء أصلاً.

وتمثل الإجراءات التي تستهدف قدرة الأونروا على العمل اعتداءً على الحقوق الأساسية لملايين اللاجئين الذين يعتمدون على تلك الخدمات من أجل بقائهم. وتدعم الأونروا حالياً ما يزيد على 5.9 ملايين لاجئ فلسطيني في جميع أنحاء المنطقة. ويوفر برنامجها التعليمي وحده التعليم الأساسي لأكثر من 540 ألف طفل، ولا يقتصر دوره على تعزيز التعليم فحسب، بل يعزز الأمل والاستقرار أيضاً في المجتمعات التي لم تعرف سوى القليل منهما. وخدماتها للرعاية الصحية، التي تشمل الرعاية الصحية الأولية والطارئة، حيوية لصحة ورفاه ملايين الفلسطينيين. وأي عرقلة لتلك الخدمات لا تؤدي إلى تعميق المعاناة الإنسانية فحسب، بل أيضاً إلى التفكيك المنهجي للبنية التحتية التي تمكن تلك المجتمعات من البقاء. وهذه الأفعال ليست غير مبررة أخلاقياً فحسب، بل هي انتهاك صارخ للقانون الدولي. فهي تتعارض مباشرة مع التزامات إسرائيل بموجب اتفاقية جنيف الرابعة بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال بضمان رفاه السكان الخاضعين لسيطرتها. ولا يمكن لأي محاولة لتقويض الأونروا أن تلغي تلك الواجبات القانونية الأساسية.

وتقييد عمليات الأونروا، وهي الوكالة التي عملت باستمرار بحياد وشفافية، يقوض الجهود العالمية لمعالجة الأسباب الجذرية لهذه الأزمة المستمرة منذ عقود والرامية للعمل من أجل إحلال السلام والاستقرار. وحيثما يتزايد اليأس، تتزايد أيضاً مخاطر نشوب المزيد من النزاعات. وكما شهدنا في المناطق الأخرى من العالم التي تعاني من أزمات طويلة الأمد، فإن عدم تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية غالباً ما يؤدي إلى إدامة العنف وانعدام الأمن. ويجب أن ندرك أن التحديات التي تواجه اللاجئين الفلسطينيين ليست معزولة. فهي تتشابه في جميع أنحاء العالم، حيث التحديات المتمثلة في النزوح وإمكانية الحصول على الخدمات الأساسية وأوجه الضعف الناجمة عن النزاعات مألوفة جداً. لا يجب أن ننظر إلى هذه المسألة من منظور إنساني فحسب، بل وباعتبارها مسألة تتعلق بالسلام والأمن العالميين. وترتبط التحديات التي يواجهها اللاجئون الفلسطينيون بالاستقرار الأوسع نطاقاً في المنطقة، وعدم معالجة هذه القضايا على نحو ملائم يهدد بالمزيد من النزوح. وفي عالم اليوم المترابط، لم يعد من الممكن النظر إلى الأزمات الإنسانية المتفاقمة بمعزل عن بعضها البعض.

وعلاوة على ذلك، تقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية أخلاقية عن ضمان استمرار عمل الأونروا الحيوي من دون عوائق. وعلينا أن نطالب إسرائيل بشكل جماعي بأن تتوقف فورا عن محاولاتها لتقييد عمل الوكالة وأن تمتثل تماماً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، وعلينا أن نؤكد مجددا التزامنا بضمان حصول الأونروا على ما تحتاجه من موارد ودعم سياسي لمواصلة القيام بمهمتها الأساسية. ويجب أن تستمر مهمة الأونروا إلى أن نتوصل إلى حل سياسي شامل – أي دولة فلسطينية مستقلة ضمن حدود 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، مع تطبيق حق اللاجئين في العودة بموجب قرار الجمعية العامة 194 (د-3). وبينما نرحب بوقف إطلاق النار الأخير الذي يجلب الأمل للملايين، فإنه يجب أن يشكل نقطة انطلاق

نحو سلام عادل ودائم، وليس مجرد فترة هدوء مؤقت. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يتحمل نجاح مثل هذه الهجمات على وكالة إنسانية محايدة أو أن يسمح بها. فذلك لن يخذل اللاجئين الفلسطينيين فحسب، بل سيشكل خيانة لمبادئ العدالة وحقوق الإنسان والمساءلة التي يقوم عليها عملنا.

في الختام، هذه لحظة تستدعي التضامن والعمل. فالقضية الفلسطينية تتطلب أكثر من مجرد حلول مؤقتة. إنها تتطلب العدالة والحل الدائم، ولا سيما إنهاء احتلال الأرض الفلسطينية والاعتراف الكامل بفلسطين حرة ومستقلة وذات سيادة، وعاصمتها القدس الشرقية، وفقاً لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة. وإلى أن نحقق ذلك، تظل الأونروا شريان حياة أساسي يجب أن نحافظ عليه وندعمه.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة حسنة التوقيت. وأود أيضا أن أشكر المفوض العام لازاريني لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) والسيد إيغلاند ممثل المجلس النرويجي للاجئين على إحاطتيهما.

إن الاتفاق الحالي بشأن وقف إطلاق النار والإفراج عن الرهائن يتيح لنا فرصة حاسمة لتخفيف المعاناة الإنسانية الهائلة في غزة. وينبغي حشد جميع الوسائل الممكنة لتوسيع نطاق المساعدة الحيوية، ونشيد بالجهود الدؤوبة التي تبذلها مختلف وكالات الأمم المتحدة لتحقيق هذه الغاية. ونرحب في هذا الصدد بإعلان مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مؤخراً عن دخول كميات كبيرة من المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى غزة منذ بدء وقف إطلاق النار وتحسن النظام العام هناك بشكل ملحوظ.

وننوه بشكل خاص بالدور الحيوي الذي تقوم به الأونروا في تقديم المساعدات المنقذة للحياة للفلسطينيين في غزة، سواء خلال الأعمال العدائية أو في ظل وقف إطلاق النار. وبالنظر إلى الحاجة الملحة لتعزيز حجم السلع الأساسية الإنسانية في غزة إلى حد كبير والانتقال إلى عملية إعادة الإعمار الشاقة، فلا بد من الاستفادة من الطاقة القصوى لموظفي الأونروا، وجميعهم تقريباً من الفلسطينيين المحليين الذين يتمتعون بالخبرة، ومن مرافقها المهمة لوجستياً. ونذكّر بأن إسرائيل ملزمة بموجب القانون الدولي الإنساني بضمان حصول المدنيين في غزة على الحاجات الأساسية. والأونروا، التي سلمت 60 في المائة من المواد الغذائية التي دخلت إلى غزة منذ بدء وقف إطلاق النار، ثابتة في التزامها بالعمل بلا كلل لتوزيع المواد الغذائية والمساعدات الأخرى في جميع أنحاء غزة، بالرغم من مقتل 272 من موظفيها منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 – الهجوم الإرهابي الشنيع الذي شنته حماس.

وننوه بالدور الحاسم الذي تقوم به الأونروا في توفير الخدمات الأساسية، بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم، لأجيال من اللاجئين الفلسطينيين المحتاجين، ليس في غزة والضفة الغربية فحسب بل أيضا في لبنان وسورية والأردن، إلى أن يتم التوصل إلى حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية. وفي هذا الصدد، نلاحظ أيضاً أن عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا في الدول المجاورة يفوق عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في غزة والضفة الغربية. وأي ادعاءات تتعلق بمنطقة عمليات واحدة يجب ألا تعيق الأونروا عن تقديم خدمات حيوية في المناطق الأخرى.

ونشجع الأونروا على التنفيذ الكامل للتدابير الرامية إلى احترام مبدأ الحياد، على النحو الوارد في خطة عملها الرفيعة المستوى لتنفيذ توصيات تقرير كولونا. ونشير أيضاً إلى أن الأمم المتحدة أعربت عدة مرات عن استعدادها لمواصلة التحقيق في الادعاءات الخطيرة المتعلقة بموظفيها في حال إطلاعها على معلومات كافية بشأن الصلات المحتملة مع حماس.

تواجه الأونروا الآن تحديات وجودية في الأرض الفلسطينية المحتلة، حيث أن تنفيذ التشريع الإسرائيلي بات وشيكاً ويحيط بطرائقه وتأثيره الدقيق الكثير من الغموض. ونعتقد أن إسرائيل ستظل ملتزمة بالتزاماتها القانونية المتعلقة بمصير مقر الأونروا في القدس الشرقية، بما في ذلك الالتزامات بموجب اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها، كما يرد في رسالة ممثلها المؤرخة كانون الأول/ديسمبر 2024 (S/2024/940)، وأنها ستفي بها. ونشير أيضاً إلى رسالة الأمين العام التي جاء فيها أن إسرائيل ملزمة بموجب المادة 2 من ميثاق الأمم المتحدة بأن تقدم كل ما في وسعها من عون إلى الأمم المتحدة في أي عمل تتخذه (S/2024/892). ونأمل أن تكفل إسرائيل الظروف اللازمة لموظفي الأمم المتحدة لمواصلة عملهم، بما في ذلك من خلال تدابير إدارية مثل إصدار التأشيرات المناسبة للموظفين الدوليين.

وقد حافظت جمهورية كوريا على دعمها الثابت للأونروا ولجميع الوكالات الإنسانية الأخرى التابعة للأمم المتحدة. وسنواصل تقديم الدعم السياسي والمالي على السواء لضمان توفير الأمم المتحدة للخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية للفلسطينيين المحتاجين.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أذكّر الجميع بأن هذه الجلسة جلسة رسمية لمجلس الأمن. وأود أيضا أن أذكّر جميع المشاركين والمتكلمين في مناقشة اليوم بأن يشاركوا في الجلسة بأقصى درجات الاحترام وأن يراعوا المعايير المناسبة في لهجتهم وصياغة كلامهم ومضمون ملاحظاتهم، التي ينبغي أن توجه إلى الرئاسة.

أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب.

السيد منصور (فلسطين) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة الهامة، وأشكر الجزائر في هذا الصدد. وأود أيضا أن أشكر المفوض العام لازاريني على خدمته الرائعة والمستمرة، وأن أعرب له عن تقديرنا العميق لموظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) الذين أظهروا تفانيا وشجاعة عظيمين في محاولة الحفاظ على الحياة في غزة مخاطرين بحياتهم. وأود كذلك أن أشكر السيد يان إيغلاند على إحاطته والمجلس النرويجي للاجئين على دوره، وأن أتوجه للسيد إيغلاند بالشكر لجميع المنظمات الإنسانية التي حاولت مساعدة الشعب الفلسطيني في ظل ظروف مستحيلة ومخاطر كبيرة.

إن موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني يستحقون حماية أفضل، ويقع على عاتقنا واجب محاسبة الذين أظهروا تجاهلاً كبيراً للقواعد الأساسية لنظامنا القائم على القانون الدولي، مما أوصل القانون الدولي الإنساني إلى مكانة مزرية حيث أصبح بحاجة ماسة إلى التعزيز.

لقد دمرت إسرائيل كل شيء في غزة – كل شيء باستثناء الرابط المقدس بين الشعب وأرضه. فجذورهم عميقة جداً. وتاريخهم يعود لآلاف السنين. وجراح نكبتهم لم تندمل بعد. إن مئات الآلاف منهم يعودون إلى الشمال الذي اقتلعتهم وطردتهم منه السلطة القائمة بالاحتلال. أمس، وخلال ساعتين، سار 000 200 فلسطيني من الجنوب إلى الشمال: رجال ونساء مسنون، متعبون ويستندون إلى عصيهم؛ وأطفال صغار تعلموا المشي مؤخراً؛ وعائلات تحمل ما استطاعت من بقايا هويتها؛ ورجال ونساء مرهقون ومفجوعون وبعضهم مصابون، يستحثون طاقتهم ليخطوا خطوة تلو الأخرى لعكس مسار هذا التهجير القسري الأخير؛ وناجون من الإبادة الجماعية يكافحون التطهير العرقي.

وهم يعلمون أنهم يعودون ليجدوا الركام وأن منازلهم قد دُمّرت وأن أحياءهم قد مُحيت من على وجه الأرض وأن مدارسهم ومستشفياتهم قد قُصفت. إنهم يعلمون أن جميع متطلبات الحياة قد تم استهدافها عمداً. ومع ذلك، عادوا.

إن هذه الصورة تخبر المجلس بكل ما يحتاج إلى معرفته عن الشعب الفلسطيني – هذه هي هويتنا. هذه الصورة – صورة تعبّر عن مأساتهم وآلامهم وعذاباتهم وكل ما عانوه ورغبة إسرائيل في إذلالهم وإهانتهم حتى وهم لاجئون عائدون إلى مخيمات اللاجئين المدمرة وليس إلى قراهم وبلداتهم – وهي تعبّر أيضاً عن صمودهم وثباتهم وعدم قدرتهم على الاستسلام ومدى انتمائهم لتلك الأرض ومدى انتماء تلك الأرض لهم. هذا هو ما يناضل من أجله الفلسطينيون – حلم بسيط بأن يعيشوا بحرية وكرامة على أرض أجدادهم.

كانت إسرائيل تظن أنه من خلال تدمير كل شيء، سيضطر الفلسطينيون إلى المغادرة. وكثيرا ما ارتكبت نفس هذا الخطأ في التقدير – وهي تحاول الآن مرة أخرى في مخيمات اللاجئين في جنين وطولكرم ونابلس وطوباس والقدس الشرقية، ظنا منها أنه بجعل حياة شعبنا أكثر بؤساً وأكثر استحالة وجعلها لا تُطاق إلى حد بعيد، ستتخلص من الفلسطينيين. ومرة أخرى فإن سوء التقدير هذا هو السبب وراء الهجمات الإسرائيلية ضد الأونروا. كانت إسرائيل تهاجم الأونروا منذ فترة طويلة قبل 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، وفي ذلك الوقت لم تحاول إسرائيل إخفاء أهدافها. لقد أرادت إنهاء مشكلة اللاجئين ومحو الحقوق التي لا يمكن محوها ولا يمكن التصرف فيها. الفكرة بسيطة: للتخلص من اللاجئين، ما عليهم إلا محاولة تدمير الوكالة التي تخدمهم. إذا لم يكن هناك تعليم ولا صحة ولا مساعدة، فسوف يستسلمون ويغادرون ويتركون الأرض ويتخلون عن حلمهم في التحرير والعودة.

إن الأونروا تجعل حياة شعبنا أفضل، ولكنها ليست السبب في أن يكون لهم حق العودة؛ وهي ليست ما يربطهم بالأرض وهي ليست هويتهم أو رفضهم التخلي عن تلك الهوية. إن كل من يعتقد أن السلام سيتحقق من خلال تدمير المجتمعات وتشريدها وإفقارها مخطئ بشكل مروع. لقد أُنشئت الأونروا من أجل التخفيف من الأضرار التي ألحقتها إسرائيل وهذا النزاع الذي طال أمده بحياة وحقوق لاجئي فلسطين – أولا، من أجل تقديم المساعدة الطارئة ومن ثم التمكين من تحقيق التنمية البشرية؛ ولاستعادة الأمل في أماكن اليأس؛ ولمساعدة الناس على إعادة بناء حياتهم؛ ولإعادة بناء المجتمعات؛ ولتوفير الحماية والدعم في أوقات الأزمات والاضطرابات إلى أن يتم التوصل إلى حل عادل لمحنتهم، على النحو الذي يقتضيه الإنصاف والعدل، على النحو المكرس في قرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك قرار الجمعية العامة 194 (د-3).

تتبع ولاية الأونروا من قرار المجتمع الدولي ككل، والذي تم اتخاذه قبل أكثر من سبعة عقود وتم تجديده بدعم ساحق منذ ذلك الحين. وتنتهي هذه الولاية، التي جددتها الجمعية العامة مراراً وتكراراً وأعيد تأكيدها بأغلبية ساحقة – كما حدث مرة أخرى في 11 كانون الأول/ديسمبر 2023 في قرار الجمعية العامة دإط– 25/10 – بمجرد حل قضية فلسطين بجميع جوانبها، وفقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وهذه الكارثة الإنسانية الأخيرة التي صنعها الإنسان والأزمة غير المسبوقة، إن دلتا على شيء، فإنما تدلان على الحاجة المُلحة لتنفيذ هذا الحل.

إننا جميعا نصف الأونروا بأنها العمود الفقري للاستجابة الإنسانية في غزة، متناسين أن ذلك لم يكن من صميم مهام الوكالة بل كان استجابتها للأحداث المأساوية غير المتوقعة. وقد دفع موظفو الأمم المتحدة والعاملون في المجال الإنساني ثمناً باهظاً جداً لمحاولاتهم مساعدة شعب يتم استهدافه عمداً وتجويعه وتهجيره قسراً. ومع ذلك، لا تزال الأونروا تمتلك قدرات الموظفين والبنية التحتية اللازمة لتنفيذ المهام الضخمة التي تفرضها حالة الطوارئ في الميدان. إلا أن الدور الذي تؤديه الأونروا منذ أمد طويل لا يزال يتمثل في توفير التعليم والرعاية الصحية الأولية وفرص التنمية البشرية لملايين اللاجئين الفلسطينيين في جميع أنحاء المنطقة – في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وفي الأردن ولبنان وسورية. تلك هي ولاية الأونروا التي تنفذها بالنيابة عن المجتمع الدولي. ولا يمكن لأي جهة أخرى غير الجمعية العامة أن تغير بصورة انفرادية تلك الولاية التي تمثل أمرا ضروريا لرفاه الملايين وللاستقرار الإقليمي.

هناك قوتان منظمتان يمكنهما التصدي للظروف الكارثية السائدة وإعادة الحياة والأمل للشعب الفلسطيني بدعم من المجتمع الدولي: الحكومة الفلسطينية ووكالة الأونروا. ومع ذلك، تطالب إسرائيل الجميع بالتخلي عنهما والالتفاف عليهما، مما سيؤدي بنا جميعاً إلى الفشل. وستكون العواقب والتداعيات خطيرة. فلا يوجد بديل عن الحكومة الفلسطينية ولا يوجد بديل عن الأونروا. إن إسرائيل التي دمرت غزة وتسعى علناً للتخلص من الشعب الفلسطيني لا يحق لها انتقاء واختيار من يمثل الشعب الفلسطيني أو من يمثل الأمم المتحدة. ولا يحق لها تشويه القانون والسرد. ولا يحق لها أن تدعي نوعاً من الوضع الاستثنائي الذي يسمح لها بارتكاب الجرائم والإفلات من العقاب.

إن المشكلة ليست في القواعد، بل في خرقها؛ وليست في محاولة المحاكم دعمها، بل في إصرار الجناة على ارتكاب الجرائم؛ وليست في الأمم المتحدة، بل رفض القيام بما هو ضروري للحفاظ على نظامنا القائم على القانون الدولي واحترامه. يجب التمسك بالقانون الدولي ويجب احترام فتاوى محكمة العدل الدولية وأوامرها التي تشير باتخاذ تدابير تحفظية. إن الاستمرار في السماح لإسرائيل بالتصرف كدولة فوق القانون ليس سوى وصفة للمزيد من النزاع والكوارث.

وفي هذا الصدد، نؤكد مجدداً: ليس لإسرائيل أي حقوق سيادية على الإطلاق في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. فوجودها في أراضينا غير قانوني ويجب أن ينتهي هذا الاحتلال غير القانوني برمته. إن صاحب السيادة الوحيد في تلك الأراضي هو الشعب الفلسطيني. والقانون الدولي واضح في هذا الشأن. والميثاق واضح في هذا الصدد. وقرارات محكمة العدل الدولية واضحة في هذا الصدد. وقد كان مجلس الأمن واضحاً تماماً أيضاً في هذا الصدد، لا سيما مؤخرا في القرار 2334 (2016). ويجب

أن ينفذ المجلس قراراته دون استثناء. والادعاءات بأن إسرائيل تتمتع بالسيادة على القدس الشرقية المحتلة وأن بإمكانها التصرف وفقاً لذلك، بما في ذلك ما يتعلق بمركز مجمع الأونروا – وهو ملك للأمم المتحدة ومشمول باتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها لعام 1946 – تتناقض مع القرارات الملزمة للجميع.

وقيام أحد أعضاء الأمم المتحدة بمهاجمة المنظمة من داخل أروقتها ومن داخل هذه القاعة، ومحاولة تدمير إحدى وكالات الأمم المتحدة علناً، وقتل وتشويه واعتقال موظفي الأمم المتحدة ومحاولة الاستيلاء على مباني الأمم المتحدة في القدس الشرقية المحتلة وسرقتها بعد تدمير العديد منها في غزة سابقة خطيرة للغاية. وإذا سمحنا بذلك، فستكون جميع الوكالات في خطر، وستكون الأمم المتحدة في خطر. لقد هب المجتمع الدولي بأسره للدفاع عن الأونروا، في الجمعية العامة وفي مجلس الأمن على السواء. وأكّد المجتمع الدولي ثقته في كيفية رد الأمم المتحدة على هذه الادعاءات، وأكد أنه لا بديل عن الأونروا. وتحاول إسرائيل منذ أشهر ولسنوات الآن إحداث شرخ بين الوكالة ومؤيديها. ويجب أن نقف متحدين للدفاع عن الوكالة وعن الأشخاص الذين تخدمهم وعما تمثله. وتمس الحاجة إلى دورها اليوم أكثر من أي وقت مضى. وفي هذا الصدد، يجب هزيمة أولئك الذين يحاولون تدميرها.

إنه سباق مع الزمن من أجل الحياة والتنمية البشرية والحرية والسلام. وقد توجه مئات الآلاف من الفلسطينيين نحو الشمال، سيراً على الأقدام شمالاً، رافضين الانتظار لدقيقة واحدة، مخاطرين بحياتهم مرة أخرى. هم القصة. اسمعوا ما يقال بصوت عالٍ وواضح: هم القصة. لقد طالت مسيرتهم الطويلة نحو الحرية أكثر من اللازم. كم سنة أخرى يريدنا المجلس أن نستمر في السير من أجل الحرية؟ ما فتئنا نسير منذ 80 عاماً. ومن حقنا أن نتمتع بالحرية. ومن حقنا أن تُطبَّق حقوقنا غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقنا في تقرير المصير وإقامة الدولة وحق اللاجئين في العودة. لقد حان الوقت لكي يصلوا إلى وجهتهم. سوف نصل إلى وجهتنا، بل وينبغي أن نصل إليها، وسنحصل قريباً على الحرية وسنحصل على الاستقلال وسنعيش بكرامة في دولتنا المستقلة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية. إن العالم مدين لنا بذلك. ومن واجب المجلس أن يقدم لنا ذلك. ونظراً لانخراط المجلس في قضيتنا منذ بدايتها، فمن واجبه أن يستكمل العملية بإعمال حقوقنا – حقوق الشعب الفلسطيني.

ولا يزال أيضاً مئات الآلاف من الفلسطينيين في مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، يعوّلون على الأونروا في رفاههم وحمايتهم، اللذين يتعرضان لتهديدات مباشرة ومتزايدة مع تكثيف قوات الاحتلال الإسرائيلية والمستوطنين الإسرائيليين لهجماتهم، حيث يتسببون في خسائر في الأرواح وتدمير الممتلكات والمزيد من التهجير القسري. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يتجاهل تصاعد العنف وعدم الاستقرار ولا يمكن أن يترك الفلسطينيين دون حماية في هذه اللحظة الحرجة. ولذلك فإننا نجدد مناشداتنا الدائمة للمجتمع الدولي لمواصلة مساندته التاريخية لشعبنا في هذه الرحلة الطويلة والمؤلمة التي تمثل الأونروا جزءاً أساسياً منها، ويجب أن تبقى جزءاً أساسياً منها حتى إنجاز ولايتها وإحقاق حقوق شعبنا وإيجاد حل سلمي وعادل سنتجاوز كل العقبات لتحقيقه. ويعتمد الملايين علينا، ويجب ألا نخذلهم – ملايين اللاجئين الفلسطينيين.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تعطي رئاسة مجلس الأمن الكلمة لممثل إسرائيل.

السيد دانون (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أبلغ بموجب هذا البيان الأمم المتحدة ومجلس الأمن بأن التشريع المتعلق بأنشطة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في إسرائيل سيدخل حيز النفاذ رسميا خلال 48 ساعة، في 30 كانون الثاني/يناير.

ووفقاً للقانون الإسرائيلي المنطبق وبعد البت في الاتفاق المؤقت، يجب أن توقف الأونروا عملياتها وأن تخلي جميع المباني التي تديرها في القدس، بما في ذلك العقارات الواقعة في معالوت دفنا وكفر عقب. ويحظر التشريع على الأونروا العمل داخل الأراضي السيادية لدولة إسرائيل ويمنع أي اتصال بين الموظفين الرسميين الإسرائيليين والأونروا. وعلاوة على ذلك، ستُمنع الأونروا من الاحتفاظ بأي مكتب تمثيلي أو ممارسة أي خدمة أو نشاط داخل أراضينا. وستنهي إسرائيل جميع أشكال التعاون والتواصل والاتصال مع الأونروا أو أي شخص يتصرف باسمها.

ويجسد هذا القرار سنوات من الجهود المبذولة لمعالجة الاتهامات الخطيرة الموجهة ضد الأونروا. ويعكس القرار أيضاً واقع الحال: وهو أن الأونروا فشلت فشلاً ذريعاً في أداء ولايتها وخذلت الناس الذين كان من المفترض أن يستفيدوا من خدماتها. ولم يُتخذ هذا القرار باستخفاف، ولا بسرعة. ولم يكن قراراً سياسياً. بل كان ببساطة قراراً ضرورياً. وهو يأتي بعد عقود من الخيانة من قبل وكالة أعطت الأولوية للمخططات السياسية والإهمال والتستر على حساب المبادئ الإنسانية. وبعبارة أدق، كان الدافع وراء هذا القرار هو استمرار رفض الأونروا معالجة الاختراق الواسع النطاق لصفوفها من قبل حماس والمنظمات الإرهابية الأخرى. ومن غير المقبول أن تيسر أي دولة ذات سيادة عمليات وكالة تهدد أمنها القومي وتنتهك قوانينها بشكل صارخ. ولا تزال إسرائيل ملتزمة بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، ونؤكد استعدادنا للتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى غير الملطخة بالإرهاب والملتزمة بالحياد والمساءلة.

وقد حان الوقت لكي يقبل المجلس، كما فعلنا، بفشل الأونروا. لقد فشلت في كل جانب من جوانب ولايتها ومسؤولياتها، سواء من الناحية الأخلاقية أو المهنية. ولا يمكن الآن إنكار أن الأونروا مخترقة بشكل لا يمكن إصلاحه من قبل حماس. وقد قدَّمتُ على مدار الأشهر العديدة الماضية عشرات الأمثلة على تواطؤ الأونروا ومشاركة موظفيها في الإرهاب، وبعضها يمتد لعقود من الزمن. وأود أن أذكّر المجلس بالقليل منها فحسب.

من المفترض أن تؤدي الأونروا دوراً حاسماً في تعليم الفلسطينيين. ولقد أدت دوراً بالتأكيد، ولكنه دور هدام فحسب. وفي عامي 2017 و 2021، اكتشفت إسرائيل أنفاقًا للإرهاب تابعة لحماس تمر مباشرة أسفل مدرستين تابعتين للأونروا في غزة. واعتباراً من عام 2023، عندما دخلنا غزة، وجدنا أن تلك الأنفاق لا تزال تعمل على الرغم من الرسائل المرسلة والطلب المُقدم قبل سنوات من ذلك. وقد تأكد أن مديري هاتين المدرستين – خالد سعيد المصري ومحمد شويدح – هما من عناصر حماس. مرة أخرى، هذا مثال بعيد كل البعد عن أن يكون مثالاً معزولاً. وفي العام الماضي، قدمت إسرائيل أسماء أكثر من 100 من موظفي الأونروا الذين تم التحقق من انتمائهم لحماس. وللأسف، وكما هو متوقع، رُفضت تلك الادعاءات دون إجراء تحقيق مناسب. ولعلّ الأمر الصادم بقدر أكبر أن موظفا في الأونروا اختطف جوناثان سامبرانو، وهو مدني إسرائيلي، في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وعاد ذلك الإرهابي إلى منزله ليحصل على شيك

بالراتب موقّع من السيد لازاريني. لقد وقع السيد لازاريني على شيك راتبه. وظل ذلك الموظف يحصل على أجره حتى تكفلنا بأمره. ودفعت جميع البلدان التي دعمت الأونروا لأولئك الإرهابيين لسنوات. كما أساءت الأونروا استخدام منبرها لتلقين الكراهية. فقد مجدت مناهجها الدراسية العنف وشوهت سمعة إسرائيل وسممت عقول أجيال من الأطفال الفلسطينيين ضد أي أمل في التعايش. ولا تتفق هذه التصرفات مع تصرفات وكالة تدعي أنها تخدم أغراضًا إنسانية. إنها أفعال منظمة متواطئة في الحفاظ على دورات العنف.

فلنتحدث عن النتائج التي تحققت. لقد فشلت الأونروا في تحقيق مهمتها الأساسية. فبعد مرور أكثر من 75 عاما وإنفاق عشرات البلايين من الدولارات، ليس هناك سوى القليل جداً الذي يُظهر عملها. أين كان نظام التعليم الفلسطيني قبل دخولنا غزة؟ أين كانت البنية التحتية الاقتصادية لدعم الاعتماد على الذات قبل دخولنا غزة؟ أين هي مبادرات إعادة توطين اللاجئين؟ الجواب واضح – إنها غير موجودة لأن الأونروا لم تعمل قط لتحقيق تلك الأهداف. وبدلا من ذلك، ركزت الوكالة على بقائها وأبقت على الفلسطينيين كلاجئين إلى الأبد لتبرير وجودها. وجاء ذلك التركيز على حساب التقدم الحقيقي.

سمعنا تقارير تفيد بأن بيانات الأونروا بعيدة كل البعد عن الدقة وسأعرض الحقائق لأن لدينا الأرقام. في كانون الأول/ديسمبر 2024، من أصل 065 5 شاحنة مساعدات دخلت غزة، قدمت الأونروا 33 شاحنة فقط – أي بنسبة 0.6 في المائة. وبالنسبة للمساعدات الغذائية، فإن الأرقام ضئيلة بالمثل. فمن إجمالي 894 3 شاحنة لنقل الأغذية دخلت غزة في نفس الشهر، قدمت الأونروا 29 شاحنة فقط. أي بنسبة 1 في المائة. وبشكل عام، قدمت الأونروا 10 في المائة فقط من المساعدات التي قُدمت على مدار الحرب. وفي قطاعات حيوية مثل الوقود والخدمات اللوجستية، فقد همش برنامج الأغذية العالمي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع دورها. وتكشف هذه الأرقام عدم أهمية الوكالة في تلبية الاحتياجات الإنسانية. إنها ليست شريان حياة إنسانيا. إنها بقايا إدارية فشلت في التكيف مع التحديات التي من المفترض أن تحلّها أو أن تحقق نتائج مجدية بشأنها.

يجب أن نعترف بأن الأونروا وسيلة وليست غاية. والأعضاء ليسوا هنا لخدمة الأونروا أو موظفيها. غير أن المجلس والجمعية العامة عقدا اجتماعات لا حصر لها ركزت على حماية هذه الوسيلة المعطلة، غافلين عن الأولوية الحقيقية – الناس الذين من المفترض أن تخدمهم الوكالة من خلال الخدمات والتعليم والعيادات الصحية. لقد حان الوقت للتخلي عن الوهم بأن دعم وكالة فاسدة ومخترقة يمكن أن يحقق أي شيء ذي مغزى. لا يجب أن تستمر الأموال والجهود في دعم منظمة تعاني من الخلل الوظيفي واختراق الإرهاب لها. ويجب أن يتحول التركيز إلى دعم المنظمات الأخرى غير الملوثة والخاضعة للمساءلة والملتزمة حقًا بالتنمية المنتجة.

إن إسرائيل أكثر من مستعدة وراغبة في العمل مع الوكالات التي لديها سجلات مثبتة من الكفاءة والمساءلة، وهي وكالات بدأت بالفعل في ملء الفراغ الذي خلفته إخفاقات الأونروا والتي يمكنها مع زيادة الدعم أن تفعل المزيد. ويجب على المجتمع الدولي أن يجعل هذه الجهود أولوية بدلاً من غض الطرف عن الفساد والتعاون مع الإرهاب. غالبًا ما يجادل المدافعون عن الأونروا بأن إنهاءها سيخلق أزمة إنسانية. هذه أكذوبة. ويمكن الاستعاضة بسهولة عن مساهمة الأونروا في تقديم المساعدات بمنظمات قادرة تعمل بالفعل

في غزة. إن كل دولار يُنفق على الأونروا هو دولار يُحول عن الحلول الحقيقية. حان الوقت للاستثمار في الأمل، لا الفشل. وقد اعترف المفوض العام لازاريني نفسه قبل أقل من عام بأن أنشطة الأونروا يمكن أن تتولاها وكالات أخرى. وبعبارة أخرى، يمكن استبدالها بشكل أساسي. ولا يمكن استبدال الأونروا فحسب، بل إن وقت استبدالها قد حان الآن.

أود أن أختتم بياني بما يلي. في غضون 48 ساعة، ومع دخول هذا التشريع حيز التنفيذ، سنقف عند منعطف. إن إغلاق عمليات الأونروا في إسرائيل بداية فصل جديد – فصل يركز على الكرامة والأمن والتقدم. إنها لحظة لتجاوز إخفاقات الماضي وشق طريق نحو مستقبل أفضل للجميع. ويواجه المجتمع الدولي خياراً – إما الاستمرار في تمويل وكالة تزرع الكراهية أو تعزيز نظام يغذي التعايش؛ إما تمكين الإرهاب أو الوقوف إلى جانب إسرائيل في سعيها لتحقيق المساءلة والعدالة. لقد اتخذت إسرائيل قرارها بحماية مواطنيها وإنهاء استغلال المساعدة الإنسانية الدولية. غير أنه حتى بالنسبة لأولئك الحاضرين في هذه القاعة الذين لا يهتمون حقًا بأمننا أو مستقبلنا – ويتبادر إلى ذهني أسماء بعض الأعضاء – ولكنهم يقولون إنهم يهتمون بالشعب الفلسطيني، فقد حان الوقت للتخلي عن مآربهم وانحيازاتهم. ويجب عليهم أن يعتمدوا نهجًا بنّاءً من أجل الشعب الفلسطيني وأن ينضموا إلينا في دعم المنظمات التي ستساعد بالفعل الناس الذين يدّعون الدفاع عنه.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد محمود (مصر): أرحب بداية بالسيد فيليب لازاريني، المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، والسيد يان إيغلاند، الأمين العام للمجلس النرويجي للاجئين. ونشكركم، السيد الرئيس، على عقد اجتماع اليوم لبحث سبل حماية الأونروا من مخاطر تشريعات الكنيست والإجراءات الإسرائيلية الهادفة لتقويض أنشطتها وإلغاء حصانة موظفيها ومنشآتها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية،

ويُشرفني إلقاء بيان مجموعة الدول العربية.

أولاً، تؤكد المجموعة العربية على الدور المحوري غير القابل للاستبدال للأونروا في تقديم الخدمات للاجئين الفلسطينيين في كافة مناطق العمليات، على النحو الوارد في تفويضها وفق قرار الجمعية العامة 302 (د-4) لعام 1949 والقرارات اللاحقة، وذلك على ضوء الخبرات المتراكمة للوكالة وما تقدمه من مساعدة مصممة خصيصاً للاجئين الفلسطينيين، وقدرتها الفريدة على الوصول إليهم، وهو ما سبق وأن أكد عليه مراراً الأمين العام للأمم المتحدة وكل قرارات الأمم المتحدة.

ثانياً، نشيد بالدور التاريخي للأونروا إبان العدوان الإسرائيلي الغاشم على قطاع غزة، ونشيد بتضحياتها التي كلفتها أكثر من 270 موظفاً. فالأونروا كانت شريان الحياة الأساسي والوحيد تقريباً لغزة، ولولاها لما أمكن إنقاذ سكان قطاع غزة. وفي هذا السياق، نطالب بتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار بكافة مراحله، ونفاذ المساعدات الإنسانية دون عوائق، وحماية موظفي الأونروا والعاملين في المجال الإنساني.

ثالثاً، تدين المجموعة العربية الهجمة الإسرائيلية على الأونروا الهادفة لأمرين: الأول، هو استهداف قضية اللاجئين الفلسطينيين وحقهم في العودة والتعويض وفق القرار (د-3) 194 ومحددات عملية السلام، والتي تمثلها جميعاً الأونروا ككيان مؤسسي ووظيفة؛ والهدف الثاني هو وقف خدمات الأونروا، خاصة الخدمات التعليمية والصحية والإغاثية، لزيادة معاناة الشعب الفلسطيني وإفقاره وتضييق سبل العيش عليه كخطوة أولى لتهجيره.

رابعاً، تشدد المجموعة العربية على أن تشريعات الكنيست وخطاب المندوب الدائم لإسرائيل المُطالب بغلق مقرات الأونروا في القدس تعد مخالفة صريحة لالتزامات إسرائيل وفق ميثاق الأمم المتحدة، والقرارين 181 (د-2) و 273 (د-3) بشأن خطة التقسيم وعضوية إسرائيل بالأمم المتحدة، وقرارات الجمعية العامة اللاحقة الخاصة بالأونروا واللاجئين الفلسطينيين، خاصة القرار 194 (د-3)، واتفاقية امتيازات وحصانات الأمم المتحدة لعام 1946، بل والقانون الدولي الإنساني أيضاً.

خامساً، تؤكد المجموعة العربية على ما سبق وأن ذكره الأمين العام للأمم المتحدة بأنه لا يجوز لإسرائيل التذرع بقوانينها الداخلية لتبرير عدم تنفيذ تلك الالتزامات، مع ضرورة تحمل إسرائيل كافة مسؤولياتها كقوة احتلال. وتطالب المجموعة العربية الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بإلزام إسرائيل، بكافة السبل السياسية والقانونية والقضائية، بعدم إنفاذ تلك التشريعات كي تستمر الأونروا بالعمل في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، دون قيود.

سادساً، تشير المجموعة العربية إلى أن دفع إسرائيل بعدم حياد الأونروا لا يمكن قبوله منطقياً أو قانونياً. فالأونروا، وقبل 7 تشرين الأول/أكتوبر، شاركت إسرائيل بيانات موظفيها دون اعتراض من الأخيرة، كما اتخذت وكالة الأونروا كافة الإجراءات للتحقيق في الادعاءات التي لم تثبت حتى الآن. ونشير إلى أن تقرير كولونا خلص إلى اتباع الأونروا – فيما يتعلق بالحياد – نهجاً أكثر تطوراً مقارنة بغيرها من كيانات الأمم المتحدة. ونرحب، في هذا السياق، بتنفيذ الأونروا توصيات تقرير كولونا ونطالب بتخصيص الموارد اللازمة لهذا التنفيذ مجدداً. لا يمكن لمزاعم إسرائيل أن تشكل أساساً لقرار فردي بمنع وكالة تابعة للأمم المتحدة من العمل مخالفة لقرارات الأمم المتحدة.

سابعاً، وبالانتقال إلى مسألة المساءلة، تطالب المجموعة العربية – حال ما كنا نتحدث حقاً عن المساءلة – بمساءلة إسرائيل عن قتلها المئات من موظفي الأونروا. ونحذر من سابقة قيام دولة عضو بالأمم المتحدة بالاعتداء على المنظمة التابعة للأمم المتحدة وقتل موظفيها وتدمير مبانيها ومنعها من العمل. فستكون تلك بداية النهاية للأمم المتحدة والعمل المتعدد الأطراف كما نعرفه جميعاً.

ثامناً، تطالب المجموعة العربية المجتمع الدولي بتوفير الدعم السياسي والقانوني والمالي اللازم لاستمرار الأونروا في أداء مهامها وخدماتها لنحو 6 ملايين لاجئ فلسطيني في مناطق العمليات الخمس. وتشدد المجموعة العربية على أن المساهمات المالية في ميزانية الأونروا ليست منحة بل التزاماً بقضية اللاجئين الفلسطينيين. وتؤكد على ضرورة إيجاد حل جذري لقضية التمويل. وتشدد المجموعة العربية على

أن استمرار دعم الأونروا لا يخدم فقط اللاجئين الفلسطينيين، بل يساعد الدول المضيفة على تحمل الأعباء ويضمن ويحقق الاستقرار والسلام في الشرق الأوسط.

في الختام، تؤكد المجموعة العربية بأسرها – مجتمعين ومنفردين – تمسك المجموعة بثوابت الموقف العربي ودعمها لصمود الشعب الفلسطيني الأبي الشقيق على أرضه وفي وطنه. وتشدد على رفضها التام لأي مساس بحقوقه غير القابلة للتصرف، سواء من خلال الاستيطان أو ضم الأراضي، أو إخلاء أراضي فلسطين من خلال التهجير أو تشجيع نقل أو اقتلاع الفلسطينيين من أرضهم، سواء بشكل مؤقت أو طويل الأجل. وتطالب المجموعة العربية المجتمع الدولي بإيجاد حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين يضمن حق العودة وفق قرارات الشرعية الدولية، ومنها قرار الجمعية العامة 194 (د-3)، وأيضاً تنفيذ حل الدولتين بإنشاء الدولة الفلسطينية المستقلة مترابطة الأراضي على حدود الرابع من حزيران/يونيه 1967، وعاصمتها القدس الشرقية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الأردن.

السيد حمود (الأردن): السيد الرئيس، بداية أعرب عن خالص التقدير والامتنان للجزائر الشقيقة على جهودها المتميزة في الرئاسة خلال الشهر الجاري، وعلى تنظيمها لهذه الجلسة الهامة. وأتوجه بالشكر إلى المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) على إحاطته القيمة التي قدمها للمجلس، والتي تسلط الضوء على الوضع الحرج الذي تواجهه الوكالة في ظل التحديات التي تفرضها إسرائيل. وأشكر أيضاً السيد يان إيغلاند، الأمين العام للمجلس النرويجي للاجئين، على إحاطته.

كما أعرب عن خالص التقدير والاحترام لطواقم الأونروا على جهودهم الجبارة وتضحياتهم العظيمة في أداء مهامهم الإنسانية النبيلة، في ظل الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة. فمنذ بداية الحرب، قبل أكثر من عام، فقدت الأونروا 272 من كوادرها، وهو العدد الأكبر للضحايا من أي منظمة تابعة للأمم المتحدة في أي حرب شهدها التاريخ المعاصر، ما يعكس حجم التحديات التي تواجهها الوكالة في ظل هذه الانتهاكات الجسيمة.

في الوقت الذي يعقد فيه مجلس الأمن جلسته اليوم، سيبدأ نفاذ التشريعات الإسرائيلية ضد الوكالة، والتي تهدف إلى حظر أنشطتها ورفع الحصانة عنها وعن موظفيها ومنشآتها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. هذه التشريعات، كما هي الإجراءات الأخرى التي ...

هذه التشريعات كما هي الإجراءات الأخرى التي اتخذتها وتتخذها إسرائيل لتقييد عمل الوكالة وقدرتها على تنفيذ ولايتها تمثل انتهاكات جسيمة لالتزامات إسرائيل كقوة قائمة بالاحتلال بموجب القانون الدولي الإنساني ولحرمة الوكالة ومنشآتها وحرمة موظفيها وحصاناتهم وفقا لاتفاقية امتيازات وحصانات الأمم المتحدة لعام 1946. وبالتأكيد تمثل انتهاكا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بما فيها القرار 478 (1980)، والذي اعتبر إجراءات إسرائيل في القدس الشرقية المحتلة لممارسة السيادة عليها وتغيير وضعها القانوني كأرض محتلة بأنها إجراءات باطلة ولاغية.

ونشدد على حقوق اللاجئين الفلسطينيين في العودة والتعويض بموجب قرارات الأمم المتحدة ونؤكد أنه لا بديل عن الأونروا ولا غنى عنها في تقديم الخدمات الأساسية، التي تمثل شريان حياة لما يقارب 6 ملايين لاجئ فلسطيني في الضفة الغربية والقدس المحتلة وقطاع غزة، والأردن وسورية ولبنان. ونؤكد على الضرورة الملحة لدعم مجلس الأمن والمجتمع الدولي للوكالة لتمكينها من تنفيذ ولايتها الأممية بشكل كامل. فالوكالة تبقى الجهة الوحيدة القادرة على الاضطلاع بدورها الحيوي في تقديم الخدمات الأساسية التي لا غنى عنها للاجئين وفي مساندة أهالي غزة في مواجهة الكارثة الإنسانية المتفاقمة التي يواجهونها.

وقد أكدت مختلف المنظمات الإنسانية ووكالات الأمم المتحدة مرارا على الدور الحيوي الذي تضطلع به الوكالة، وأنه لا توجد أي جهة تمتلك القدرة أو الجاهزية لتقديم المساعدات المنقذة للحياة والخدمات الاجتماعية بالحجم والنطاق الذي تقدمه الأونروا، فشبكة الأونروا تتفوق بشكل كبير على جميع الوكالات الإنسانية الأخرى مجتمعة في الأرض الفلسطينية المحتلة، إذ تضم عددا أكبر من المدارس والمرافق الطبية، والمستودعات، والمكاتب والكوادر. ويعد هذا الدور حاسما ولا غنى عنه خاصة في العمليات الإنسانية في غزة التي تشكل جزءا محوريا من تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار.

إن تقويض عمل الأونروا سيعرض استقرار المنطقة للخطر ويفاقم المعاناة في غزة، حيث يعتمد أكثر من مليوني فلسطيني على خدمات الوكالة لمواجهة الجوع وتلبية احتياجاتهم الأساسية. ولذلك ندعو مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته وحماية الأمم المتحدة ووكالاتها وأجهزتها. ونؤكد على ضرورة احترام القانون الدولي وميثاق المنظمة فيما يتعلق بعمل الوكالات والمنظمات الأممية معتبرين أن القرارات الإسرائيلية إزاء الأونروا قرارات لا شرعية وتقوض القانون الدولي. إن السماح لأي دولة بتقويض حرمة وحصانات الوكالات الأممية يمثل سابقة خطيرة وستكون عواقبه وخيمة؛ حيث سيشجع ذلك على ارتكاب انتهاكات في المستقبل في مناطق نزاعات أخرى في العالم. لذا نطالب إسرائيل بوقف انتهاكاتها بحق الوكالة وعدم إعاقة المساعدات الإنسانية في غزة.

كما نحث مجلس الأمن على اتخاذ إجراءات فورية وفعالة لوقف هذه الممارسات بحق الوكالة وضمان استمرارها في أداء عملها بدون أي عوائق. إن الأونروا ليست مجرد وكالة إغاثة؛ بل ضمانة أساسية للسلم والاستقرار في المنطقة ولتحقيق حل سلمي للنزاع يضمن إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على أساس خطوط الرابع من حزيران/يونيه لعام 1967، ويوفر الأمن والاستقرار لإسرائيل.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لا يزال هناك عدد من المتكلمين المدرجين في قائمة هذه الجلسة. ونظرا لتأخر الوقت، أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة 15/00.

رُفعت الجلسة الساعة 13/05.